جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

فهم التنفيذ المختلف للسياسات العامة: دراسة مقارنة في تنفيذ سياسة التعليم العالي بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية في ظل نظام LMD

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- طحشي مريم
-

إشراف الأستاذ:
-د. قيرع سليم

لجنة المناقشة

-د/أ. زوامبية عبد النور	رئيسا
-د/أ. قيرع سليم	مقررا
-د/أ. الكر محمد	ممتحنا

2020/PG/M20153904002/

الموسم الجامعي 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلمك ما لم تكن تعلم

وكان فضل الله عليك عظيما

شكر وعرفان

أشكر المولى عزوجل راجيا منه أنا يوفقني لما تبقى لي من مشواري في هذه الحياة .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ فيرع سليم لما قدمه لي من مساعدات ونصائح لإنجاز هذا العمل .

واخص جزيل الشكر و الامتنان لأخي الدكتور أحمد عبد الحكيم خلاف الذي لم يبخل علينا من نصائحه ومساندته في انجاز هذا العمل.

وجزيل الشكر لأخي طحشي علي على مساندته ونصائحه الدائمة

إهـداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن أمي حفظها الله و رعاها.

إلى سندي وعزتي وشرفي أبي العزيز حفظه الله و أدامه لنا .

إلى من قال تعالى فيهم سنشد عضدك بأخيك إخوتي وأزواجهم وأولادهم حفظهم الله ورعاهم .

إلى رفيقات دربي منال كلتوم حميدة و فقكم الله .

إلى إخوتي التي أهدتني إياهم الحياة مريم ، نعيمة ، هاجر ، عائشة .

مقـــدمة

تطورت السياسة العامة وتغيرت مع مرور الزمن وتغير البيئة المحيطة بها وطبيعة الأنظمة السياسية وكذا الفواعل الرسمية وغير الرسمية ودورها ، وتطورت أيضا بتطور دور تدخل الدولة في السياسة ، فبعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى قسمين وتبنى كل منها فكرة وتصور لمفهوم الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع فهما يشكلان ثنائية مهمة تتمثل في السلطة والحرية بمفهومهما الواسع ، ليبقى سير السياسات العامة في العالم مبنيا على بعدين احدهم اشتراكي والثاني رأسمالي إلى غاية سقوط الاتحاد السوفياتي وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم كأحادية قطبية تعمل على فرض هيمنتها وسياستها على العالم .

وبعد تغير ملامح النظام الدولي وظهور العولمة وتطور السياسة العامة بمختلف أركانها ، وزاد الاهتمام من قبل الدول في تطوير الاستفادة من الثورة التكنولوجية والعولمة وربطها بالسياسة العامة لما لها من أهمية في تسيير شؤون الدولة واستمرارها ، فالسياسة العامة هي نتيجة لتفاعل العديد من السلطات والفواعل وهي أيضا تؤثر و تتأثر بالنظام السياسي وتعكس توجه ورغبة صناع القرار فيه فكل نظام سياسي له نمطه وطرقه في صنع وتنفيذ السياسة العامة بالرغم من الاختلاف بين الأنظمة ، إلا أنهم يشتركون في الخطوات الكبرى لصنع هذه السياسة ، ولكن قد يتبع كل نظام نموذج أو أسلوب معين في التنفيذ وذلك لضمان نجاح واستمرارية هذه السياسة واستمرارية صانعيها .

أما محتوى السياسة العامة فهو لا يختلف من حيث المجالات والقطاعات ولكن يختلف في محتوى كل منها ، فالمجالات متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتعليمية وصحية وغيرها .....، ومن هذه المجالات التي لقيت اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي واتجهت اغلب دول العالم لتطويرها وخاصة الدول الأوروبية هي سياسة التعليم العالي ، فقد تغيرت نظرة الدول الأوروبية إلى التعليم العالي بعد تطور العالم وزيادة متطلبات المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل ، فقد عملت على تقليص سنوات الدراسة وتحضير الطلاب بكفاءة وفاعلية ليلبوا هذه المتطلبات من خلال إعداد نظام للتعليم العالي جديد يسير بثلاثة مستويات سمي ب نظام " ل.م.د LMD " ولقي رواجا واستحسانا من قبل العديد من دول العالم وعملت على تبنيه منها الولايات المتحدة

الأمريكية والجزائر فقد أخذته كل منهما وأدخلت عليه مجموعة من التغيرات ليتكيف مع بيئتها الداخلية وطبيعة سياساتها التعليمية وتوجهها فنظام ل.م.د موحد بين الدولتين من حيث الإطار العام ومن خلال هذه الدراسة سنرى إذا كان موحد من حيث التفاصيل وطرق التنفيذ .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في التركيز على فهم السياسة العامة وتنفيذها ، بمختلف طرقها والتعرف على سياسة التعليم العالي في ظل نظام ل.م.د بصورة مقربة عن طريق المقارنة بين نموذجين مختلفين تماما ومن عالمين مختلفين الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متقدمة ومتطورة تحتل جامعاتها أولى المراتب العالمية والجزائر كدولة من العالم الثالث لازالت تتخبط في العديد من المشاكل في التعليم العالي ، ولمعرفة أسباب نجاح هذا النظام أو فشله في كلتا الدولتين .

مبررات اختيار الموضوع :

لاختيار هذا الموضوع والتطرق له عدة أسباب منها موضوعية وأخرى ذاتية وهي :

مبررات موضوعية :

موضوع سياسة التعليم العالي وتنفيذها اخذ أهمية كبيرة في العالم ولدى حكومات الدول بسبب التطورات الحادثة وتوجه اغلب الدول إلى ترقية هذه السياسة ومؤسسات التعليم العالي - الجامعات والمعاهد والمدارس – لتوجهها نحو التنافس العالمي ، والعمل على توحيد أنظمة التعليم العالي وقياس مدى نجاح هذه السياسيات من خلال كفاءة وفاعلية نتائجها ومخرجاتها وجودتها ، أما اختيار النموذجين الجزائري والأمريكي للمقارنة بينهم باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أول الدول التي أنشأت الجامعات والمعاهد وبكونها نموذج ناجح في هذا المجال وهي قوة عظمة تحكم وتهيمن على العالم ، والجزائر لا تعد دولة نجحت في هذا القطاع فهي لا تزال إلى اليوم تتخبط في العديد من المشاكل والعراقيل نحو تحقيق أهدافها.

مبررات ذاتية :

- الاهتمام الشخصي بسياسة التعليم العالي .
- الرغبة في معرفة طرف تنفيذ سياسة التعليم العالي و أسباب نجاحها أو فشلها .
- السعي نحو توضيح الملامح الحقيقية لنظام LMD .
- المساهمة في توضيح الفروق في تنفيذ سياسة التعليم العالي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية .
- **تحيزي للموضوع كطالبة جامعية زامنت نظام LMD .**

أدبيات الدراسة :

تعددت الدراسات التي تناولت السياسة العامة ككل بين منظور القانوني أو النظري والتطبيقي وكذا الدراسات التي خصت سياسة التعليم العالي من خلال تطبيق نظام LMD في العديد من الدول والجامعات ، وبعد الاطلاع على بعض هذه الدراسات والرسائل السابقة والتي لها صلة بموضوع بحثنا هذا وبهدف التعرف على أهم ما جاءت به ، حددنا بعض الدراسات التي تمس إحدى زوايا دراساتنا كالتالي :

- جمال زيدان ، **تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر 1999-2009** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر -03- ، 2013/2012 ، بإشكالية "إلى أي مدى يمكن اعتبار التقويم أداة لترشيد السياسة العامة" ، حيث عولج الموضوع من خلال البحث في الأصول الإبستومولوجية للسياسة العامة وتحديد مفهومها وأهميتها وأنواعها ومراحل إعدادها إلى التعريف بالتقويم ، والتعرض إلى حالة تقويم السياسة العامة في الجزائر من خلال الفواعل المشاركة في عملية التقويم ، مغفلا في هذا الإطار التركيز عن تقويم مختلف مراحل صنع السياسة العامة خاصة مرحلة التنفيذ باعتبارها تجسيد للإطار النظري للسياسة العامة على ارض الواقع وهذا ما سنركز عليه في بحثنا .
- عفاف بوعيسى ، **نظام ل.م.د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع تربوي ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018 ، بإشكالية " هل حقق نظام ل.م.د مبدأ تدويل الشهادات

الجامعية ، عالجت موضوع من خلال مجموعة فصول تطرقت فيها عن نشأة الجامعة وتطورها والإصلاح الجامعي الجديد ل.م.د والتجربة الجزائرية في تطبيقه مغفلة الواقع الفعلي لنظام ل.م.د في الجامعات الجزائرية وكيفية تنفيذ تفاصيله وهذا الفارق الذي سنحاول استغلاله في توضيح الجزئيات المختلفة لواقع هذا النظام في الجزائر ومقارنته ب الولايات المتحدة الأمريكية.

- وليد براهيمي ، **سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، 2015/2014 ، وقد تناول إشكالية "ما مدى انعكاسات سياسة التعليم العالي في الجزائر على التنمية الاقتصادية " ، علاج الموضوع من خلال التطرق للسياسة العامة كدراسة معرفية نظرية ثم دراسة التعليم العالي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة ليبرز أخيرا المكانة الاقتصادية للتعليم العالي ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية ، وهذا ما سنركز عليه في دراستنا بشكل وزاوية أخرى مختلفة بدأ من أن نظام LMD جاء لتلبية متطلبات سوق العمل ومقارنة مخرجاته في الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية .

لإشكالية الموضوع :

إن أهمية السياسة العامة وسياسة التعليم العالي والتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم أصبحت ضرورة حتمية للتأقلم ومواكبة هذه التطورات فالتعليم العالي اليوم يعتبر احد أهم ركائز الدولة فالدول المتقدمة ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استغلال هذا القطاع في تحقيق أهدافها من خلال مخرجاته ، كما تعمل على رفع مستوى سياساتها التعليمية يوما بعد يوم والجزائر هي كذلك بدورها تحاول جاهدة لرفع والارتقاء بسياساتها التعليمية ، ولا شك في أن كلاهما يعملان على تحقيق معايير التي تجعل من جامعاتهم تحتل مراتب أولى في التصنيفات العالمية ، فكلاهما أخذا نفس نظام التعليم العالي (LMD) وعملا على تنفيذه وبطريقته بهدف تحقيق مصالحها ، فبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

- **إلى أي مدى ينعكس التنفيذ المختلف لسياسة التعليم العالي في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على نتائجها ؟**

ومن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما دور التنفيذ المختلف في تحقيق أهداف السياسة العامة ؟
- إلى هل المقومات الجامعية للوما والجزائر تشكل فارقا عند التنفيذ ؟
- أي مدى يختلف تنفيذ نظام ل.م.د بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

حدود المشكلة :

الحدود الزمنية : بدأت دراستي من حيث الإطار الزمني في فترة ما بعد جوان 1999 أي بعد تأسيس نظام LMD في بولونيا إلى غاية فترة نهاية دراستي ، فالفترة الزمنية حددتها من جهة واحدة بسبب استمرار العمل بنظام LMD في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إلى الآن .

الحدود المكانية : أما في الإطار المكاني وقع اختياري في هذه الدراسة على كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا على جامعاتهم بكونها هي الفاعل الأساسي في تنفيذ سياسة التعليم العالي .

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- للتنفيذ المختلف للسياسات العامة انعكاس على النتائج .
- خصائص ومميزات الجامعات الأمريكية والجزائرية لا تشكل فارقا عند التنفيذ .
- يختلف تنفيذ نظام LMD في الكثير من الجزئيات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية .

أهداف الدراسة :

- فهم سياسة التعليم العالي.
- معرفة طرق التنفيذ المختلفة لهذه السياسات.
- فهم الفرق بين الجامعات الجزائرية والأمريكية مع توضيح طبيعة سياستهم التعليمية.
- فهم آثار ونتائج وانعكاسات التنفيذ المختلف لسياسة التعليم العالي وتغير المنفذين .

منهجية الدراسة :

من المتطلبات الأساسية للبحث العلمي في أي دراسة تتطلب استخدام المناهج والأدوات والمقتربات المختلفة ومن بينها استعملت في هذه الدراسة ما يلي :

المناهج :

المنهج التاريخي : وهو الذي يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحللها ويفسرها ، واستخدمت هذا المنهج في تحديد الجذور التاريخية لكل من نظام LMD والجامعات الجزائرية والأمريكية ، وكذلك استعملته بشكل جزئي في تحديد آثار التحولات السياسية على تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الأحداث والتغيرات السياسية .

المنهج الوصفي : وهو الذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا واستعنت به في وصف السياسة العامة بكل جوانبها من أهمية وخصائص ومراحل صنع مع التركيز على وصف خطوة تنفيذ السياسة العامة واستمراريتها .

المنهج المقارن: وهو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة ، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو اكر عبر مجتمعين أو أكثر ، واعتمدت كثيرا في دراستي على هذا المنهج بدءا من المقارنة بين الجامعة الجزائرية والأمريكية من عدة نواحي

كالتطور والهادف المختلفة والمهام والمقومات ، وكذلك في المقارنة بين الجزئيات المختلفة في تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل منهما .

تحليل المضمون : استعنت بهذا المنهج في تحليل بعض القوانين والقرارات المتعلقة بتسيير الجامعات ، وأيضا استخدمته لتحليل مضمون سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى مكانتها لدى أنظمتها السياسية وكذا اثر التحولات السياسية على عملية التنفيذ .

المقتربات :

مقترب السياسة العامة : استعنت به في فهم كل زوايا السياسة العامة من أهداف ومراحل وخصائص وتحليل .

المقترب القانوني : استخدمته في الرجوع إلى بعض من النصوص القانونية والقرارات المتعلقة بالإطار القانوني للتعليم العالي وسير مؤسساته ومهامها .

المقترب المؤسساتي : واستعنت به في دراسة المؤسسات الجامعية وطبيعتها وتركيبتها وآليات عملها ودراسة الفواعل المختلفة التي تساهم في صنع السياسة العامة .

مقترب النخبة: واستخدمته في إطار توضيح دور القيادات في السياسة التعليمية واهم أجهزة صنعها وتنفيذها ودو النخب الحاكمة في تنفيذ سياسة العامة وسياسة التعليم العالي وانعكاس تغيرهم عليها .

صعوبات الدراسة :

لا يكاد أي بحث علمي أن يخلوا من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا ما يلي :

- صعوبة التوصل إلى الكتب الورقية في المكتبات بسبب انتشار وباء كورونا .

- تعدد جوانب الدراسة وتشعبها مما صعب علينا جمعها في إطار دراسة واحدة.
- الاختلاف الكبير بيم النموذجين مما جعل المقارنة في اغلب المراحل والزوايا تكون مقارنة بالمغايرة أي أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه .

تقسيمات الدراسة :

قسمت دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول ويندرج تحت كل فصل مجموعة مباحث تختلف باختلاف مكونات الفصل وهي كالتالي :

في الفصل **الأول** تطرقت إلى مفهوم السياسة العامة بشكل مفصل في مبحث كامل من خلال استعراض خصائصها وأهميتها ومراحل صنعها ، ليليها التركيز على فهم التنفيذ كمرحلة من مراحل صنع السياسة العامة في مبحث ثاني محاولة شرحها بنماذجها والاختلافات فيها وكيفية تحليلها ، بالإضافة مبحث أخير يحتوي التعرف على فواعل صنع وتنفيذ السياسة العامة والفصل بينها وبين إقرارها كمرحلة منفصلة عن التنفيذ وانعكاسات تغير صانع القرار على التنفيذ ، لنتطرق أخيرا لأسباب استمرارية أو عدم استمرارية تنفيذ هذه السياسة .

أما الفصل **الثاني** تطرقت من خلاله إلى لمحة عن نظام ل.م.د في مبحث باعتباره يمثل سياسة تعليمية وذلك بمعرفة جذوره التاريخية وأهدافه وأبعاده وتوجهاته ومميزاته ، منتقلة إلى التعرف على الجامعة في مبحث ثاني في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية برؤية مقارنة بينهم لكون أن الجامعة هي أهم مؤسسات التعليم العالي ويتم من خلالها تنفيذ سياسة التعليم العالي .

وفي الفصل **الثالث** حاولت الغوص أكثر في تفاصيل تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام LMD ومعرفة التفاعل بين هذه السياسة والنظام السياسي من خلال مكانتها واثر التحولات السياسية عليها ومرونة تنفيذها في المبحث الأول ، لننتقل إلى معرفة مدى تطور عملية تنفيذ سياسة التعليم العالي من خلال الكفاءة والفاعلية والجودة واستخدام نظم المعلومات في كلا البلدين من خلال مبحث ثاني ، أما في المبحث الأخير تم توضيح وتفصيل في المقارنة بين الجزائر و الولايات

المتحدة الأمريكية في طرق تصميم وتنفيذ المناهج التعليمية وتسييرها البيداغوجي للجامعات و تعاوناتها الوطنية والدولية .

تحديد المصطلحات :

- **السياسة العامة** : برنامج عمل هادف تصنعه هيئة أو مؤسسة معنية في ميدان ما من أجل التصدي لمواجهة المشاكل المجتمعية الماثلة.
- **التعليم العالي** : يقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية، بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة هذه الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.
- **سياسة التعليم العالي** : عبارة عن خطة عامية منهجية مستقبلية للتعليم العالي يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة وفي إطار قدراتها و إمكانياتها ويتم تنفيذها وفق خطة مدروسة خلال فترة زمنية محددة وتحدد تكاليفها المالية كما توضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها.
- **التنفيذ** : هو تحقيق أو إجراء عملي لخطة أو فكرة أو نموذج أو تصميم أو مواصفات أو معيار أو خوارزمية أو سياسة ،وقد يدخل ذلك في عدة مجالات منها السياسة وعلوم الكمبيوتر وتقنية المعلومات.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة العامة وتنفيذها المختلف

مقدمة الفصل

للسياسة العامة أهمية بالغة لدى النظام السياسي وسلطاته وكذا لدى مجتمع أي دولة فهي بمعناها الواسع تعني كل مخرجات الدولة من سياسة خارجية وداخلية وتصرفات وتوجهات صانعي القرار ، فلذا التف الكثير من الباحثين والسياسيين إلى التركيز عليها بمختلف عناصرها بمختلف عناصرها ، فتطور دور الدولة وانتقالها من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المسيرة والمحركة للنشاط الاقتصادي ، وزاد الاهتمام بالسياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية وتطور أنظمة الحكم وظهور ما يسمى تحليل السياسة العامة ، أما في مفهوم السياسة العامة الضيق فا أيضا اهتم الكثير من مراكز الأبحاث والمحللين والباحثين بها أي بما يقصد به برامج وسياسات الحكومة لتسيير شؤون الدولة ، وعملية صنع السياسة العامة بشتى مراحلها وفواعل صنعها والمنفذين لها والمؤثرين عليها ، وكذا الاهتمام بالآثار المترتبة على تغير السياسة العامة وتغير فهم تنفيذها من صانع قرار لأخر.

- وللتعرف على ما سبق بصورة أكثر تفصيلا تطرقنا للجملة من المباحث هي كالتالي :
  - المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة
  - المبحث الثاني : ماهية تنفيذ السياسة العامة
  - المبحث الثالث : هياكل تنفيذ السياسة العامة و استمراريتها

❖ المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة

✓ المطلب الأول : تعريف السياسة العامة

قبل التطرق لتعريف السياسة العامة لابد من التعرف على معنى الكلمتين المكونين لها "السياسة" و " العامة ".

السياسة لغة : كلمة "سياسة " مشتقة في اللغة العربية من فعل" ساس – يسوس " ومعناه عالج الأمر أو صرفه ودبره .[1]

وهي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل أو الآجل وهي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية .[2]

أما اصطلاحا فلها العديد من التعريفات من بينها ما يلي :

- السياسة هي النشاط الذي من خلاله يصنع الناس ويحتفظون بالقواعد العامة التي يعيشون في ظلها ، أو يقومون بتعديلها .[3]
- السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم ، وعلم السلطة أو الدولة ، و أوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم .[4]
- السياسة في جوهرها هي عملية تدبير وتسيير لشؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس ، وهي بهذا تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث .

أما كلمة " العامة " فيقصد بها لغة : " جمع عوام مؤنث العام "عامة الناس" خلاف خاصتهم يقال جاء القوم عامة أي جميعا .[5]

---

1 حسن نافعة ، **مبادئ علم السياسة** ، ب ط ، القاهرة ، مصر : دار النصر للطباعة الإسلامية ، 2002 ، ص 12.

2 قاموس ، **المنجد الأبجدي** ، ط 02 ، بيروت لبنان : دار المشرق ، 1986 ، ص 572.

3 اندرو هايوود ، **المفاهيم الأساسية في السياسة** ، (منير محمود بدوي) ، ب ط ، الرياض السعودية : النشر العلمي و المطابع ، 2010 ، ص 39.

4 عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، الجزء الثالث ، بيروت ، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1982 ، ص 362.

5 قاموس ، المنجد الأبجدي ، مرجع سابق ، ص 681.

وفي خصوص " السياسة العامة " فقد تعددت المفاهيم حولها كغيرها من المصطلحات والمواضيع في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسة خاصة ، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر والزوايا التي تعرف منها ، فالبعض يعرفها باعتبارها عملية وأخر يعتبرها برنامج حكومي أو مجموعة قرارات وهذا الاختلاف الكبير بين تعريفات المفكرين راجع إلى عدة عوامل منها تنازع واشتراك حقلي العلوم السياسية والإدارة العامة في توظيف واستعمال هذا المصطلح ، ولهذا برزت له العديد من التعريفات المختلفة باختلاف مرجعية العلماء والباحثين وتكوينهم ومجالهم ومن بينها ما يلي :

- عرفها بيترز غاي : " السياسة العامة هي مجموع الأنشطة الحكومية ، سواء كانت متابعتها مباشرة أو من خلال وكلاء ، لأن هذه الأنشطة لها تأثير على حياة المواطنين "[1].
- عرفها سميث بروس :" السياسة العامة هي الإطار الواسع للأفكار والقيم التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات والعمل ، أو الخمود ، التي تتبعها الحكومات فيما يتعلق ببعض القضايا أو المشكلات".[2]
- عرفها كارل فريدريك بأنها : " برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة ، لتوضح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود "[3].
- أما ثامر كامل محمد الخزرجي عرفها كالأتي : " هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها، كما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير رسمية

1 Peters B. Guy , American Public Policy Promise and Performance , 10 th edition , California , America : SAGE Publications , 2016 , P21 .

2 Smith brouce L , Public Policy and Public Participation Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy, Canada , America : Atlantic Regional Office , 2003 , P05.

3 جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، (عامر الكبيسي) ، ط 3 ، عمان ، الأردن : دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007 ، ص 15 .

قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة ، وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة أو النظام السياسي "[1].

- وعبد الفتاح ياغي عرفها ب :" هي كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشاكل التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا ".[2]
- وعرفها جيمس أندرسون :" هي برنامج عمل هادف ، يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ".[3]

بالرغم من الاختلاف في تعريف السياسة العامة من مفكر وعالم إلى أخر إلا أنهم جميعا اتفقوا في عدة نقاط ، وذلك بكونها مجموعة قرارات آو برامج تتخذها الحكومة أو صانع القرار في مجال بيئتها واختصاصها ، لتحقيق أهداف أو لمواجهة مشاكل أو حل قضايا وذلك لتحقيق مصلحة الشعب أو المجتمع أو الرعية وتكون من خلال تجسيد الموارد البشرية والمادية وتنفيذها بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما يعتبر عدم فعل الحكومة أو اتخاذها لسياسة عدم الرد سياسة عامة .

✓ المطلب الثاني : خصائص السياسة العامة

من خلال التعريفات المختلفة للسياسة العامة نستنتج وجود خصائص تتضمنها وتميزها ومنها ما يلي :

1/ السياسة العامة عمل حكومي : فهي عمل من اختصاص الحكومات أو ممثليها ومن يعبرون عن إرادته ، ويستثنى منها أي جهد لأي جهة غير حكومية حتى ولو حملت مسمى

---

1 ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** ، ط 03 ، عمان ، الأردن : دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 29 .

2 عبد الفتاح ياغي ، **السياسات العامة : النظرية والتطبيق** ، ب ط ، القاهرة ، مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010 ، ص 18 .

3 جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 15 .

سياسة عامة تبقى محشورة في عمومية الجهة المصدرة لها ،كسياسة عامة لشركة ما كمثال .[1]

2/ **قد تكون السياسة العامة قولا** وليس بالضرورة عملا ماديا ملموسا ، فتصريح الحكومة لمساندة قضية ما يعتبر سياسة عامة فهي تعبر عن توجه الحكومة حتى ولو لم تقم باتخاذ أي خطوة عملية .

3/ **السياسة العامة نشاط هادف ومقصود** : فهي تعكس الغاية الواضحة و الصريحة للحكومة وتوجه نحو هدف مقصود ، ولا تشمل التصريحات والتصرفات العشوائية التي قد تصدر عن أحد ممثلي الحكومة .[2]

4/ **السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية** : فهي تعبر عن الأمور والمسائل الواقعية التي تشكل مطلبا محسوسا أو ملموسا ، وينبغي أن يكون لها نتائج ومخرجات يمكن إدراكها ومعايشتها ، وليست معبرة عن أمور غائمة أو معتمة .[3]

5/ تمثل السياسة العامة سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة ، فهي تمتاز بالاستمرارية فلا يتم إلغائها بشكل متكرر بل يتم إدخال مجموعة تعديلات عليها .[4]

6/ **السياسة العامة تعكس ما يسمى الجدوى السياسة** : وتعكس هذه الخاصية تقويما قبليا للآثار المتوقعة من السياسة العامة المتخذة قبل المباشرة في تنفيذها حيث تشكل الجدوى مؤثرا هاما في نجاح السياسة العامة .[5]

7/ تنفذ السياسة العامة بالاعتماد على عدة وسائل وهياكل إدارية ، كالوزارات والهيئات ذات الميزانيات المستقلة والأجهزة الإدارية التابعة لها .[6]

---

1 قاسم القريوتي ، **السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل** ، ط ف ، عمان الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 30 . 31 .

2 ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 31 .

3 فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل** ، ط 01 ، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001 ، ص 47 .

4 أحمد مصطفى الحسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، ط 01 ، عمان الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسة ، 2002 ، ص 21 .

5 فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 50 .

6 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 32 .

8/ **السياسة العامة شاملة** وتمتد لعموم المجتمع فهي تمس اغلب شرائح المجتمع بدون تمييز، وإذا توجهت لشريحة معينة تنعكس نتائجها على باقي المجتمع .

9/ **السياسة العامة ذات سلطة شرعية** : فهي تمثل بعدا هاما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية حيث بمجرد إقرارها لابد وأن يصدر بشأنها قانون أو مرسوم أو نظام يمنع بدوره أو يحرم أو يجيز تصرفا أو سلوكا معينا . [1]

10/ **السياسة العامة كتوازن بين الجماعات** فهي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية وهذا التوازن يحدد بالنفوذ النسبي للجماعات ، ويؤدي تغير في هذا إلى تغيير في السياسة العامة .

11/ قد تكون صياغة السياسة العامة إيجابية أو سلبية كالأمر بتصرف أو النهي عنه ، وقد تكون معلنة أو صريحة اتجاه موقف ما أو مخفية كعدم الرد ، فهو يعتبر سياسة عامة . [2]

12/ **السياسة العامة عمل هرمي** : فهي تنساب من الأعلى إلى الأسفل .

13/ تحدد السياسة العامة بالاعتماد على الأساليب العلمية فهي تقوم على المنهجية العلمية ، وبالاستعانة بالخبرات و الكفاءات العلمية ، بحيث التخطيط السليم وتوفر المعلومات يزيد من فعالية ونجاح السياسة العامة . [3]

✓ المطلب الثالث : أهمية السياسة العامة

تحضا السياسة العامة بأهمية بالغة في حقل العلوم السياسة بكونها تؤثر وتتأثر بالعمل السياسي في الدولة وبقواعدها ولب نظامها السياسي باعتبارها من أهم أركان ومخرجات النظام السياسي ، فهي تتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية وكذا الاقتصادية ، وذلك بكون صياغتها تتم نتيجة لتفاعل العديد من السلطات والضغوطات الخارجية والمحيطة بالنظام السياسي كجماعات المصالح و الرأي العام و الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ، ومن جهة أخرى تكمن أهميتها - السياسة العامة - في أنها تضفي

1 فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 46

2 ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 31.

3 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 32.

المشروعية على قرارات النظام السياسي القائم ورضا الأفراد عليه ، فتقبل أفراد المجتمع للسياسة العامة الصادرة من النظام تؤدي بالضرورة إلى تأييدهم ورضاهم عن صانع ومنفذ هذه السياسة وبالتالي ضمان استمرارية هذا النظام ، كما تلعب دورا هاما في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ويكمن هذا التأثير وفق نظرية النظم لدافيد استون بكون أن السياسة العامة تعتبر مخرجات النظام السياسي والتي منبعها الأصل يكون من أفراد المجتمع عن طريق جملة من المطالب أو المشكلات الواجب حلها ، والتي تكون على صورة مدخلات لهذا النظام ، ليلعب دورا هاما عن طريق السياسة العامة متمثلا في ثلاثة مجالات أو ادوار وأولها الدور التنظيمي الذي يهدف إلى ضبط النظام والسلوك الاجتماعي داخل المجتمع ، ودور توزيعي أساسه توزيع الموارد والقيم مع استخراج الموارد والإمكانيات وتوجيهها نحو تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة العامة المخطط لها سابقا ، فأهمية السياسة العامة في جوهرها هي في مدى قدرة النظام السياسي على تكييفها و ملائمتها مع مطالب أفراد المجتمع ، وكذا في تنفيذها الصحيح وتحقيقها لمعظم الأهداف المرجوة منها .[1]

✓ المطلب الرابع : مراحل صنع السياسة العامة

عملية صنع السياسة العامة دينامكية تؤثر و تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي للنظام السياسي وتكون نتيجة تفاعلات وصراعات بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، وهي تمر هذه العملية بعدة مراحل وخطوات قد تختلف من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لأخر كل حسب طبيعته ، إلا أن مختلف الدول تشترك في المحطات الكبرى لصنع السياسة العامة المتمثلة في تقديم المشروع من قبل السلطة التنفيذية وعرضه أمام السلطة التشريعية للتصويت عليه ثم إرساله إلى السلطة التنفيذية لاعتماده ونشره في الجريدة الرسمية .

---

1 جمال زيدان ، "تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر 1999-2009" ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية : تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر-03- ، 2013 ، ص 46 .

أما تفصيلا تم عملية صنع السياسة العامة عموما بالخطوات التالية :

1/ **تحديد المشكلة :** المشكلة هي مطلب أو إلحاح أو عائق أو أمر يتطلب حله وتدخل الحكومة فيه ، لكن ليس كل مشكلة مطروحة بالضرورة تلقى اهتمام من الحكومة فلتحديد المشاكل الواجب حلها وتضمينها في جدول الأعمال (الأجندة الحكومية) لابد لصانع السياسة العامة وضع مجموعة معايير يحدد من خلالها طبيعة المشكلة ومدى أهميتها ، مثل هل هي موضوع سياسة داخلة أو خارجية ؟ ، هل هي مشكلة جديدة أم امتداد لمشاكل أخرى ؟ ، ما هو تأثيرها هل هي محدودة أم في توسع ؟ ، وعلى أساس ذلك يتم تحديد الأولويات في المشاكل المراد إدراجها في السياسة العامة .[1]

2/ **تحليل وجمع المعلومات :** في هده المرحلة يتم جمع المعلومات الكاملة عن المشكلة محل الدراسة ، بجوانبها المختلفة ودراسة مؤثراتها وانعكاساتها ودراسة جميع البدائل المتاحة ولمكنة من حيث فعاليتها وذلك باستخدام طرق علمية .[2]

3/ **تحديد الأجندة السياسية :** بعد تحديد المشكلات وجمع المعلومات وتحليلها تبدأ خطوة تحديد الأجندة السياسة وذلك بوضع هذه المشكلات حسب الأولوية في برنامج عمل الحكومة لتبدأ عملية النقاش حولها وبلورة السياسات لمعالجتها .[3]

4/ **اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة و إقرار السياسة العامة :** في هذه المرحلة يتم وضع مجموعة من البدائل المتاحة والمفاضلة بينهم لاختيار البديل الأفضل ، وذلك استنادا إلى مجموعة معايير ومقاييس ذات علاقة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ثم إخضاع البديل المختار للاختبار التجريبي للتأكد من سلامته قبل الاعتماد عليه كسياسة ، أي قبل إقرار السياسة وعند إثبات نجاعته يتم إقرار السياسة العامة .[4]

---

1 أحمد مصطفى حسين ، مرجع سابق ، ص 249 .250.

2 سلمى بورباح ، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985 – 2009 " ،مذكرة ماجستير في رسم السياسات العامة ، كلية العلوم السياسة ولإعلام ، جامعة الجزائر -03- ، 2011 ، ص 47 .

3 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 188 .

4 نعمة عباس الخفاجي ، صلاح الدين الهيتي ، **تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر** ، ط 02 ، عمان الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 198 . 199 .

5/ **تنفيذ السياسة العامة :** ويتم في هذه الخطوة تفعيل الإجراءات الفاعلة واللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار إزاء مشكلة ، أي ترجمة قرار السياسة العامة بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة.[1]

6/ **تقويم السياسات :** يعتبر التقويم من أخر مراحل صنع السياسة العامة حيث يهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه وللتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك والآثار التي تنجم عن ذلك ، ومدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المرجوة منها .[2]

7/ **تقييم السياسات :** هو أسلوب لمعاينة ودراسة الأنشطة الحالية ، وهو أسلوب يستفاد منه في المستقبل كما يشمل كل مراحل السياسة العامة وبرامجها باستعمال عدة معايير كالفاعلية والكفاءة و مدى الرضا من الجهات المعنية .[3]

8/ **تحليل السياسة العامة :** هي الجهد المنظم للبحث والدراسة والتحليل في عملية السياسة العامة منذ بدايتها إلى تطبيقها وتحليل آثارها ، فهي تشمل تجميع وتفسير المعلومات واستخدام أساليب حل المشكلات ومحاولة اكتشاف أثار البدائل المختارة وتقييمها وتحديد الأفضل منها ، وكذا متابعة التنفيذ والتقويم ورصد النتائج ، وهذا بغرض تصحيح مسار السياسة العامة أو تعديلها عند اللزوم .[4]

---

1 ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 170.

2 سلمى بورباح ، مرجع سابق ، ص 48.

3 محمد شاربي ، " السياسات العامة بين النخب وجماعات المصالح حالة الجزائر ما ين 1999-2009 " رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر-03- ، 2017 ، ص 84.

4 حسن أبشر الطيب ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** ، ب ط ، القاهرة مصر: الدار الثقافية للنشر ، 2000 ، ص 210....216.

❖ المبحث الثاني: ماهية تنفيذ السياسة العامة

تعتبر مرحلة تنفيذ السياسة العامة من أهم محطات عملية صنع السياسة العامة ككل ، وقد يؤدي التنفيذ الصحيح والسليم لها إلى تحقيق أهدافها و أي خلل في هذه المرحلة سيؤول إلى فشل وعدم تحقيق مبتغاها .

✓ المطلب الأول : مفهوم تنفيذ السياسة العامة

عملية تنفيذ السياسة العامة هي استمرار للعملية السياسية التي لا تنتهي بإقرارها بل تستمر في مستوى عمل السلطة التنفيذية بمختلف فروعها و أجهزتها ، أي لكافة الأجهزة التابعة لها من وزارات و إدارات ومؤسسات كل في مجالها .

حيث تمر كذلك مرحلة تنفيذ السياسة العامة بمجموعة خطوات منهجية وعلمية في التنفيذ وهي :

1- **الشروع في تنفيذ السياسة العامة** : بعد إقرار السياسة والموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية توجه السياسة العامة إلى السلطة التنفيذية بكونها خطوط عريضة غير مفصلة لتقوم السلطة التنفيذية بتفصيلها ، فا التفصيل في هذه المرحلة لا يعتبر الأمر الهين .

2- **توزيع المهام على الأجهزة الإدارية** : وهنا تقوم السلطة التنفيذية بتكيف جهاز أو أجهزة إدارية تابعة لها بمهمة التنفيذ وتنسيق وظائفه لضمان تحقيق الأهداف .[1]

3- **وضع الخطط التنفيذية** : أي تحديد الوسائل الكفيلة لتأمين تحقيق الأهداف وكيفية استخدامها والقيام بها ، وذلك بوضع البرامج و الأساليب و الإعتمادات اللازمة للوصول للغاية المرجوة .

1 ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 170 .171.

4- **وضع الهيكل التنظيمي** : والذي على أساسه يتم تقسيم المهام والمسؤوليات بين القطاعات و الأجهزة المكلفة بتنفيذ السياسة العامة ، فالتنسيق والتنظيم بين مختلف هذه الوحدات يساعد على سير عملية التنفيذ بصورة سليمة ، وكذا معرفة الموارد المتاحة البشرية والمادية وتحويلها نحو تجسيد السياسة العامة في الواقع .[1]

5- **تحديد ميزانية التنفيذ** : يعد التمويل المالي ضروري لضمان تنفيذ السياسة العامة ونجاحها ، لذا تقوم السلطة التنفيذية بتحديد هذه الميزانية وتقسيمها حسب الخطط الموضوعة مسبقا ، لبدأ عملية التنفيذ .

6- **التنفيذ الفعلي والرقابة عليه** : وهو أخر حلقة في هذه السلسلة فعند البدء في التنفيذ تبدأ معها الرقابة بشكل موازي وتكون على العاملين ومدى فهمهم القصد من السياسة العامة بقياس معايير أدائهم وتحديد الفجوات بين الأهداف المخطط لها والعمل المنجز، وذلك لإجراء التعديلات اللازمة وتفادي الأخطاء .[2]

ولضمان التنفيذ الحسن للسياسة العامة يجب توفر مجموعة شروط وتدابير أهمها :

- الاعتماد على مبدأ التخصص في توزيع المهام والمسؤوليات والصلاحيات من قبل الحكومة وذلك لتسهيل عملها من خلال اللامركزية الإدارية .[3]
- قابلية السياسة العامة للتنفيذ أي أن تكون السياسة العامة مقبولة من قبل فئات معينة وتحضا بالتأييد وكذا أن تكون منطقية ولا يصعب تنفيذها .[4]
- فاعلية وخبرة الجهاز الإداري المكلف بالتنفيذ فلابد من مراعاة جانب الفاعلية والخبرة لدى القطاعات المخول لها تنفيذ السياسة لضمان تنفيذها كما ينبغي وكما هو مخطط لها ، وهذا بالرهان على موظفيها وعمالها ومدى فهمهم لهذه السياسة ، فأي خلل في فهمهم قد يؤدي إل فشل التنفيذ .

1 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 216 .217.

2 نفس المرجع ، ص 218.

3 عبد الفتاح ياغي ،مرجع سابق ، ص 118.

4 جمال زيدان ، مرجع سابق ، ص 82.

✓ المطلب الثاني : نماذج تنفيذ السياسة العامة

بعد سبعينيات القرن الماضي ظهرت وتطورت نماذج جديدة للحكم ، وتم إعادة تشكيل جدول الأعمال أو الأجندة السياسية ، وظهرت دراسات جديدة تهتم بعملية التنفيذ وسير الحكومات وتوجه الباحثون إلى تطوير هذا المجال ومن بينهم جيفري برسمان وآرون والدافسكي في كتابهما "**التنفيذ** سنة 1973 " فظهرت هذه الدراسات في وقتها كجهود للتطوير ودراسة التدخلات الحكومية في معالجة المشاكل الاجتماعية بمختلف أنواعها ، والتي شهدت تزايدا متسارعا آنذاك ، وكان هناك وعي بأن هذه التدخلات غالبا لم تكن فعالة مما أدى إلى ظهور نماذج توضح طرق تنفيذ السياسة العامة من بينها ما يلي :[1]

- **النموذج التنازلي :**

يركز هذا النموذج بشكل رئيسي على قدرة صانعي القرار على إنتاج أهداف للسياسة العامة مقبولة ، وعلى التحكم في مرحلة التنفيذ وينظر هذا النموذج الذي أساسه إتباع نهج تنازلي أي من أعلى إلى أسفل والذي يعتبرونه نهجا أو نموذجا عقلانيا ، وأن أهداف السياسة العامة يحددها المركزيين أي صناع القرار تفاعلا بين تحديد هذه الأهداف والإجراءات الموجهة لتحقيقها ، فقد أكدوا على العلاقة الخطية بين الأهداف وتنفيذها ، وبالتالي فإن التنفيذ يعني ضمان إنشاء إجراءات بيروقراطية مناسبة لتضمن تنفيذ السياسات بأكبر قدر ممكن من الدقة ، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن يكون لدى الأجهزة المنفذة موارد كافية تحت تصرفها ، وكذا توفر مخطط تنظيمي يوضح المسؤوليات والصلاحيات مع وجود رقابة هرمية للإشراف على أعمال المنفذين ، فمؤسسي هذا النموذج افترضوا انفصالا واضحا بين وضع السياسات وتنفيذها ، وحدد في هذا النموذج ستة معايير للتنفيذ الفعال وهي :

1. أهداف سياسية واضحة ومنسقة .
2. وجود نظرية نسبية صحيحة .
3. عملية التنفيذ منظمة بشكل ملائم .

1 Michael Hill, Peter Hupe, Implementing Public Policy , first published , London : SAGE publications , 2002 , P40.41.

4. التزام المنفذون بأهداف البرنامج .
5. مجموعات المصالح والجهات السيادية (السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية) داعمة .
6. عدم وجود تعبيرات ضارة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي . [1]

- **النموذج من أسفل إلى أعلى :**

في أواخر سبعينات وأوائل الثمانينات القرن العشرين ظهرت النظريات من أسفل إلى أعلى باعتبارها استجابة ورد فعل لنظرية من أعلى إلى أسفل ، فقد أظهرت دراسات عديدة أن النتائج السياسية لا تتصل دائما بما فيه الكفاية بأهداف السياسة الأصلية ، وأن الصلة السببية المفترضة هي بالتالي موضع شك ، وقد استوعب المنظرون دراسة ما كان يحدث بالفعل على مستوى المستفيدين من السياسة وتحليل الأسباب الحقيقية التي تؤثر على العمل في ارض الواقع ، وكانت الدراسات التي تنتمي إلى هذا الجانب من البحث تبدأ عادة من القاعدة من خلال تحديد شبكات الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم السياسات فعليا ، فقد رفضوا فكرة تحديد السياسات على المستوى المركزي وضرورة التزام المنفذين بهذه الأهداف بدقة قدر الإمكان ، وبدلا من ذلك فإن توفر السلطة التقديرية في مرحلة تسليم السياسات بدا وكأنه عامل مفيد ، حيث كان من الواضح أن البيروقراطيين المحليين أقرب كثيرا إلى المشاكل الحقيقية مقارنة بصناع السياسات المركزية ، ومن أهم رواد هذا التوجه الباحثين الأمريكيين ليبسكي وايلمور ، أما من ناحية أخرى أظهرت التقارير أن الأساليب من أعلى إلى أسفل لم تضع في الحسبان أن التسلسل الهرمي للأوامر وأهداف السياسات المحددة بوضوح لا تكفي لضمان التنفيذ الناجح ، فرأوا أنه لابد من افتراض أن صانعي السياسات يسيطرون بفعالية على التنفيذ ، والبدا بمفهوم التخطيط العكسي والذي يقترح أن يبدأ التحليل بمشكلة محددة في السياسة العامة ثم يدرس إجراءات السلطات المحلية لحل هذه المشكلة ، فمن رأي أنصار هذا التوجه أنه من الضروري أن يعترف صناع السياسة العامة يتعدد الفواعل المشاركة والمشتركة في تنفيذ السياسات العامة ، ومنه اقترحوا أن يبدأ التنفيذ بتحديد الجهات الفاعلة من جميع

1 Pulzl H. & Treib O. , Implementing policy, in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.): Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods. Boca Raton, FL: CRC Press/Taylor & Francis, 2007 , P90.91.92.

الأطراف ذات الصلة بالسياسة والتي تتعاون في التنفيذ ثم دراسة الطرق التي تحاول بها حل مشاكلها ، فهذه الطريقة من منظورهم تقدم أداة مفيدة فهي تحدد هياكل التنفيذ التي يتم في إطارها تنفيذ السياسات .[1]

- **النموذج المختلط :**

كرد فعل على تزايد عدم الاتفاق والمناقشات الحادة بين النموذجين السابقين حاول بعض الباحثون توليف كلا المنهجين والجمع بين عناصرهم في نموذج جديد من أجل تجنب نقاط الضعف في كلا من نموذج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ، كما قدمت من قبلهم إسهامات رئيسية أخرى ، فقد تم الجمع بين مفهوم التخطيط الهرمي والتخطيط القاعدي بحيث اعتبروا أن نجاح التنفيذ يتوقف على كلا المخططين فهما متشابكان ، ولذا اقترحوا وجوب بدأ وضع السياسات بالنظر في أدوات السياسة العامة والموارد المتاحة لتغيير السياسات أي رسم الخرائط الهرمية ، وعلاوة على ذلك ينبغي لها أن تحدد هيكل الحوافز للمنفذين والمجموعات المستهدفة أي رسم الخرائط القاعدية ، وهذا بسبب أهمية كلا من الأجهزة المركزية الصانعة للسياسات والفواعل المختلفة خاصة المحلية منها ، فلكل منها ذلك الدور الخاص في تنفيذ السياسة العامة فالأجهزة المركزية أو الهرمية تتمتع بالخبرة وتوفر الموارد والقدرة على حل المشاكل وبالمقابل الفواعل الأخرى تمتلك المشكلة الحقيقية وطرق حلها باعتبارها نابعة منها .[2]

✓ المطلب الثالث : الاختلاف في تنفيذ السياسة العامة

اختلفت نماذج التنفيذ باختلاف الزوايا التي يرى منها أنصار كل توجه إلى عملية تنفيذ السياسة العامة وكذا الظروف التي أدت إلى ظهور هذه النماذج فالنموذج من أعلى إلى أسفل ظهر في بداية السبعينات مؤيدا ومركزا على مبدأ البيروقراطية والتخصص في العمل وهذا راجع لعدة أسباب من بينها طبيعة الأنظمة والمجتمعات فقد استوحى الباحثون في هذا النموذج أسسه من نظرية ماكس فيبر ، أما أنصار نموذج من الأسفل إلى الأعلى فقد

1 Michael Hill, Peter Hupe, Op.Cit , P44.45.

2 Pulzl H. & Treib O , Op.Cit , P95.96.

اتبعوا نموذج دافيد استون وذلك برؤيتهم بأن السياسة العامة ما هي إلا مدخلات المتمثلة في جملة من المطالب والمشاكل النابعة أساسا من الطبقة القاعدية للمجتمع مركزين على ضرورة إشراك الهيئات المحلية في وضع حلول لهذه المشكلات نظرا لدرايتهم ومعرفتهم القريبة لها ، وكذا معرفتهم للطرق المناسبة لحلها مما يؤدي إلى قبولها وتأييدها من قبل المجتمع ، على عكس مفكرين النموذج الأول فبرأيهم أن رأس الهرم السلطوي هم أعلم بوضع السياسات العامة دون الحاجة لهم إلى إشراك غيرهم من الفواعل وذلك لامتلاكهم الخبرة والسلطة والموارد المختلفة ، وهذا الجدل الذي أدى إلى ظهور نموذج يجمع بين الاثنين محاولا الوصول إلى طرق أكثر دقة ومنفعة وتحقيقها للأهداف من غيرها ، فهذا الاختلاف في التنفيذ وطرقه ومناهجه قد يؤدي إلى الاختلاف في النتائج ، فعملية التنفيذ من أهم مراحل صنع السياسة العامة وهي من تترجم رغبة صناع السياسة العامة على أرض الواقع وهي التي بإمكانها أن تحقق رضا وتأييد المجتمع لهذه السياسة أو رفضه لها وذلك لكونها الطريق إلى الأهداف المبتغاة وأي خلل فيها قد يؤدي إلى تغير معنى وهدف ونتيجة السياسة العامة ككل ، وقد تكون أساليب التنفيذ لها التأثير المباشر على مسار السياسة العامة ونتائجها .[1]

✓ المطلب الرابع : تحليل تنفيذ السياسة العامة

بدأت عملية تحليل السياسة منذ السبعينيات من القرن الماضي إلى التوجه نحو دراسة عملية اتخاذ القرار وصنع السياسة العامة معتمدة على الفصل بين الحقائق والقيم وكذا للتعرف على الآثار المختلفة للسياسة وتحديد البدائل الملائمة وتوضيح المشاكل الواجب حلها .[2]

فعملية تحليل السياسات العامة تتماشى مع كل مراحل وخطوات عملية صنع السياسة العامة بدأ من تحديد المشكلة ، إلا أن الباحثون اهتموا بمرحلة التنفيذ بشكل خاص فقد أطلقوا عليها مصطلح الحلقة المفقودة نظرا لأن هذه المرحلة بقيت مغيبة

1 Ibid , P93.94.

2 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 247 .

ومهمشة عن أدوات محلل السياسة العامة ، ليستنتج كل من بريسمان و آرون والديفسكي بأن ليس هناك آدابا تحليلية للتنفيذ وهذا يشكل خللا معرفيا ضمن الجانب الهام منها .[1]

فقد تبين أن هناك خطوطا فاصلة بين عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها ، وبالتالي هناك اختلاف بين من يصنعها ومن ينفذها وهذا ما اجبر على قبوله أنصار النموذج التقليدي للإدارة العامة ، فقد أسهم هذا النموذج داخليا والبيئة الخارجية للإدارة العامة في التقليل من أهمية عملية التنفيذ ودورها الفاعل في صنع السياسة العامة .

فمرت عملية تحليل تنفيذ السياسة العامة بعدة تطورات ومحطات نجم عنها تنوع هائل في الوحدات والمحاور التي يتم تحليلها ، كما ضمنت في إطارها العلاقات والفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية تنفيذ السياسة العامة مع الاعتماد على الدولة ومؤسساتها كوحدة أساسية في تحليل هذه العملية والاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيات الحديثة في منهجية التحليل ، وتوظيفها في تطوير عملية تحليل تنفيذ السياسة العامة ، كما تعدى تطور عملية تحليل تنفيذ السياسة العامة هذا الحد ليصل إلى مستوى التحولات والتطورات على الصعيد الدولي والمواقف العالمية والتكتلات الإقليمية والقارية ، وكذا التحالفات الاقتصادية ليأخذ من خلالها منهجيات حديثة تختص في تحليل تنفيذ الشامل للسياسة العامة .[2]

1 فهيي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 288 .

2 نفس المرجع السابق ، ص 289 .... 294 .

❖ المبحث الثالث: هياكل تنفيذ السياسة العامة و استمراريتها

✓ المطلب الأول : فواعل صنع وتنفيذ السياسة العامة

لعملية صنع السياسة العامة مجموعة فواعل رسميين وآخرون غير رسميين يشاركون فيها ، وتكون السياسة العامة نتيجة لتفاعل هذه الجماعات أو الهيئات بعدة طرق كالاتفاق والتأثير والتأثر والمفاوضة والمساومة والغط واستخدام السلطة والتنافس ، وتختلف ادوار و أهمية هؤلاء الفاعلون من مرحلة لأخرى ، ففي العملية ككل يشارك فيها الفاعلون الرسميون وهم السلطة التشريعية والتي تمثل البرلمان ودورها يكمن في التشريع أو بوضع القوانين والسياسات العامة أو مناقشتها و الموافقة عليها عند اقتراحها من قبل السلطة التنفيذية بما يخدم المصالح المختلفة للمجتمع وما يتماشى مع الدستور ، وتعمل أيضا على رقابة أداء السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة العامة ،[1] أما السلطة التنفيذية يقع على عاتقها اقتراح مشروع السياسة العامة وتنفيذه أو التنفيذ فقط وذلك بمختلف أجهزتها ، وللسلطة القضائية أيضا الدور الكبير في التنفيذ والتشريع فهي تعتبر مرجع للسلطة التشريعية في سن القوانين والسياسة و ومراجعة مدى تطابقها مع القوانين الأخرى والدستور وتطبيقها عن طريق مختلف محاكمها ومجالسها .

أما الفواعل غير الرسمية هي تلك الجهات التي لا تملك حق التدخل المباشر ، إلا أنها تؤثر بشكل مباشر على طبيعة السياسة العامة وصنعها كجماعات المصالح التي تضغط على الفواعل الرسمية لوضع السياسة تتماشى مع مصالحها حالها حال الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحتى الشركات متعددة الجنسيات .[2]

أما فواعل تنفيذ السياسة العامة فهم لا يختلفون كثيرا عن فواعل السياسة العامة وإنما تختلف أدوارهم وتأثيراتهم وهم كالتالي :

---

1 حسن ابشر الطيب ، مرجع سابق ، ص 147 .

2 Thomas A.birkland ,An introduction to the policy process (theories , concepts , and models of public policy making) , third edition, New York USA ,Routedge , 2015 , P93 .

الفواعل الرسمية :

1- **السلطة التشريعية:** يكمن دورها في تنفيذ السياسة العامة في ضغطهم على الأجهزة الإدارية على طرق التنفيذ من خلال تفصيلهم في القوانين والسياسات والتي ينتج عنها تقلص صلاحيات الأجهزة الإدارية ، كما تقوم لجانها الفرعية والمتخصصة بمراجعة الطرق والأساليب التي تعتمدها الإدارة في التنفيذ .

2- **السلطة التنفيذية :** تعتبر هي الوحدة الأساسية أو الجهة الرئيسية المعنية بعملية التنفيذ من خلال جهازها الإداري ومختلف قطاعاتها وفروعها فهي التي تتولى تنفيذ السياسة العامة بشكل مباشر بما تملكه من خبرة ومعرفة وموارد مختلفة .

3- **السلطة القضائية :** تقوم السلطة القضائية بدور تنفيذي في مرحلة تنفيذ السياسة العامة وذلك من خلال تطبيق القوانين واللوائح المترتبة على السياسات العامة ، وكذا تقوم بتفسير الأحكام والنصوص القانونية ومراجعة القرارات الإدارية الناجمة عنها .[1]

الفواعل غير الرسمية :

1. **جماعات المصالح :** وهي تلك لتي تمارس ضغطا في عملية صنع السياسة العامة بغرض تحقيق مصالحها وتوجيه الساسة العامة إلى ما يخدم مصالحها فهي تمارس ضغوطات على الأجهزة الإدارية لتجعلها تطبق وتنفذ السياسات بطريقة تتلاءم مع أهدافها .
2. **الأحزاب السياسة :** تلعب أدوارا مهمة وفعالة في صنع وتنفيذ السياسة العامة في العديد من الزوايا فباعتبار السلطة التشريعية تتكون من ممثلي الأحزاب فبهذا تعتبر الأحزاب من المحاور الأساسية في تنفيذ السياسة العامة لاسيما وأن الأعضاء يصوتون في البرلمان تبعا لتوجه أحزابهم ، وكما أيضا تؤثر الأحزاب بكونها في موقف المعارضة فهي تضغط على السلطة التنفيذية لإجراء بعض التعديلات أثناء التنفيذ إذا تطلب الأمر.[2]

---

1 فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 275 . 276 .

2 إلهام زاير ، " دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر" ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، المجلد الثالث ، سبتمبر 2019 ، ص 311 .

3. **وسائل الإعلام والرأي العام** : لوسائل الإعلام أهمية كبيرة في تنفيذ السياسة العامة فهي تبدأ مهمتها في أولى خطوات صنع السياسة العامة بنقلها للمشاكل إلى صناع السياسة وتوصيل المطالب ولفت انتباه الحكومة لها ، وتساعد على توفير المعلومات ونقل الأولويات في الأجندة السياسية ، وتعمل على تغيير توجه السياسة العامة لما يثير تأييد المجتمع و الرأي العام ، فهي تعتبر قناة أساسية في نقل السياسات من الحكومات إلى المجتمع ونقل قراراتها وتفاصيلها لما يساعد على تنفيذها الصحيح .[1]

✓ المطلب الثاني : العلاقة بين إقرار وتنفيذ السياسة العامة

بما أن عملية صنع السياسة العامة هي عبارة عن عملية ديناميكية متسلسلة ومترابطة تمر بعدة مراحل مكملة لبعضها البعض وأي نقص أو خلل في إحداها يؤثر على باقي المراحل فهذا يؤدي بالضرورة إلى وجود علاقة بين كل مرحلة و أخرى ، فهناك العديد ممن اختلط عليهم الأمر ويعتبرون إقرار السياسة العامة جزء من عملية تنفيذها إلا أن هذا غير صحيح فكلاهما منفصل ومتكامل مع الأخر فالإقرار هو آخر خطوة في مرحلة ما قبل التنفيذ فبعد تحديد المشكلة واختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة يتوجه صناع السياسة العامة إلى إقرار السياسة و ثم يقوم بتوجيهها نحو التنفيذ ، فالإقرار يكون بعد موافقة السلطة التشريعية على اقتراح السياسة العامة من قبل السلطة التنفيذية وذلك بعد عدة مناقشات وتعديلات والتصويت ، فهذه الموافقة تؤدي إلى رفع السياسة لرئيس الدولة للمصادقة عليها و إعلانها عن طريق الجريدة الرسمية في مدة محددة لتصبح سارية المفعول ،[2] ويبقى على عاتق السلطة التنفيذية تحديد الجهات والطرق التي تقوم بواجب التنفيذ نحو غايات وأهداف معينة ، فتحقيق هذه الأهداف مرهون بإيجاد طرق متكاملة ومتناسقة بين مراحل صنع السياسة العامة خاصة بين الإقرار والتنفيذ ، فالتنفيذ

---

1 منذر صالح جاسم الزبيدي ، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي** ، ط01 ، عمان الأردن : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 177 . 178 .

2 قاسم القريوتي ، مرجع سابق ، ص 197 .

يمثل عملية واقعية فهو يجسد قرارات التي اتخذت على أرض الواقع فهذه العملية تتعامل مع قضايا وأمور ملموسة ، فالعلاقة بين إقرار السياسة العامة وتنفيذها هو بمثابة السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي ، [1] كما لهذين المرحلتين علاقة أخرى فهما يقومان على أساس السلطة التنفيذية فهي الجهة الرسمية الأساسية فيهما ، وهي من تحدد غالبا طرق التنفيذ .

✓ المطلب الثالث : انعكاس تغير صانع القرار على تنفيذ السياسة العامة

تغير صانع القرار يكون على عدة أوجه و أشكال منها السلمية أي التداول على السلطة وأخرى غير سلمية كالانقلاب ، أما السلمية فقد تكون بنهاية العهد الانتخابية سواء البرلمانية أو الرئاسية وبالضرورة هذا التغير يؤدي تغير شامل على مستوى هذه السلطتين فالتداول على السلطة يعبر عن الديمقراطية ، فإذا تحقق هذا التداول يحدث تغير في صناع القرار بدأ من السلطة التشريعية فعند انتهاء العهدة البرلمانية وبداية عهدة أخرى يتغير أشخاص البرلمان والذين هم في الأساس يمثلون مجموعة أحزاب وتوجهات تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها وتنفيذ مشروعاتها وسياساتها وفرض توجهاتها ، [2] وهذا يؤدي بالضرورة إلى انعكاسه على السياسة العامة ، السلطة التشريعية وان لم تقم بإعداد مشروع السياسة العامة إلا نادرا لكن لابد لها من مناقشته والموافقة عليه بعد إجراء التعديلات ، فهذه الخطوة تبرر وتعكس توجه السلطة الجديدة على السياسة العامة كخطوة أولى من خلال موافقتها على ما يتماشى مع توجهها ورفض ما لم يخدم مصالحها ومشاريعها ، وكنتيجة لهذه التفاعلات يكون هناك فارق في طبيعة السياسة العامة عما كان قبل ذلك ، وكذا تعكس توجهها على التنفيذ من خلال فرضها وضغطها على السلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات معينة وطرق للتنفيذ عن طريق لجانها المتخصصة التي تتولى

1 فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 274.

2 وداد غزلاوي ، " التداول الحزبي على السلطة ومعوقاتها " ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد 09 ، جويلية 2016 ، ص 108. 109.

مراجعة اللوائح وكيفية تطبيقها فهي تؤثر على الإدارة العامة بشكل مباشر في تنفيذها لمهامها ، [1] أما تغير السلطة التنفيذية يكون له تأثير كبير جدا على السياسة العامة ككل وعلى تنفيذها خصوصا ، فالسلطة التنفيذية المكونة من رئيس الدولة وحكومته هي احد صناع القرار فغالبا ما تعد هي السياسة العامة حسب مشروع وتوجه الرئيس لتقدمه أمام البرلمان للمناقشة ، إلا أن تغير الرئيس بشكل مستمر ربما يؤدي إلى التغير المستمر في السياسة العامة وبرامجها فمن المألوف أن لكل رئيس برنامج مستقل وأسلوب خاص في صنع وتنفيذ السياسات وتصريف شؤون الدولة ، [2] فا بالتالي أي تغير على مستوى هذه السلطة سواء أكان الرئيس أو حكومته والتي تشارك الرئيس في إقرار السياسات عن طريق تقديمها التقارير والمقترحات حسب كل وزارة وهيئة مختصة يؤدي بالضرورة إلى تغير في السياسة العامة ، أما في شق التنفيذ لابد أن يكون هناك انعكاس لهذه التغيرات فلكل صانع قرار له أسلوب ونمط محدد للتنفيذ يفرضه على الجهات المنفذة عن طريق المراسيم واللوائح التنفيذية وكذا عن طريق التنظيم وتوزيع السلطات ، فالسلطة التنفيذية قد تحدد هي الجزئيات المختلفة للتنفيذ بعد موافقة السلطة التشريعية على السياسة العامة بشكلها غير المفصل ، وهناك وجه آخر لتغير صناع القرار والذي يكون بطرق غير سلمية وغير ديمقراطية يؤدي إلى تغير شامل في النظام السياسي ككل ، وفي السياسة العامة فالتغير الجذري إذا كان عن طريق حل البرلمان وتصعيد برلمان آخر يشكل من توجهات وتيارات أخرى لأنماط مختلفة ، وتغير الأدوار بين القوى السياسية من المعارضين وآخرون في السلطة تبدأ بفرض توجهها عن طريق أغلبيتها في البرلمان ويغير هذا التوجه السياسة العامة ، [3] أما التغير غير السلمي على مستوى السلطة التنفيذية فيكون بحدوث الحروب أو الانقلاب أو الثورات وهذا أيضا يؤدي إلى تغيير جذري ، سواء كان انقلاب حكومي أو عسكري أو ثورة اجتماعية يكون التغير ليس فقط على مستوى الأشخاص الذين يمسكون

1 فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 275.

2 بورحلة قوادرية ،" التداول السلمي على السلطة"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 01 جانفي 2015 ، ص 61.

3 محمد غربي ، جبار عبد الجبار،" النظم الانتخابية وإشكالية تكريس التداول على السلطة" ، **مجلة أكاديمية** ، المجلد 01، العدد 02 2017/06/01 ، ص 09.

زمام السلطة بل حتى يستهدف بنية النظام السياسي القائم ومؤسساته كلها ، [1] ومنه أي تغير على مستوى صناع القرار سواء كان على السلطة التشريعية أو التنفيذية بصفحتهم فواعل رسمية في صنع وتنفيذ السياسة العامة يؤدي إلى تغير فيها كرد فعل ، وحتى يمكن أن تتغير كليا .

وهناك نقطة أخرى قد تؤدي إلى تغير تنفيذ السياسة العامة دون تغير السياسة نفسها ، حيث عند تغير صانع القرار يبقي على سياسة سابقة لكن فهمه وأسلوبه في تنفيذها يختلف حسب خبرته وتخصصه وتوجهه .

✓ المطلب الرابع : أسباب استمرارية أو عدم استمرارية تنفيذ السياسة العامة

أسباب استمرار تنفيذ السياسة العامة :

لاستمرار تنفيذ السياسة العامة لابد من توفر عدة عوامل ونتائج لتبقى عليها منها ما يلي:

- من أهم أسباب استمرارية السياسة العامة هي محتواها ونتائجها ، فلابد للحكومة قبل اخذ قرار استمرار السياسة أو عدم استمرارها النظر والاهتمام إلى نتائج هذه السياسة سواء نتائج أولية أو نتائج نهائية ، فمحتوى هذه السياسة تم رسمه ووضعه لسبب معين وهدف محدد فهل حققته أو لا .
- العامل الثاني وهو التركيز على السياق التاريخي ، فالسياق التاريخي للسياسات العامة له أهمية حيث الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الدولية ، فتعارض السياسة العامة مع هذه الاتجاهات يؤدي إلى عدم استمرارها ورفضها ومعارضتها .

---

1 عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، **تغير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام** ، ب ط ، الإسكندرية ، مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2013 ، ص 77.

- وجود مؤيدين للسياسة العامة وداعمين لها بنسبة اكبر من المعارضين ، فقد يضطر في حينها المعارضين تقديم تنازلات تؤدي إلى استمرار السياسة العامة ، فهذه الاستمرارية هي عبارة عن توازن بين تحالفات متغيرة من المؤيدين والمعارضين .[1]
- اثر السياسة العامة الايجابي على تجاوز الظروف الراهنة والمستقبلية فإذا كانت هذه السياسة قد تماشت مع المشاكل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأدت المطلوب منها فهذا سبب لاستمرارها .
- اثر السياسة العامة من حيث تكاليفها المباشرة وغير المباشرة ومدى استهلاكها للموارد المخصصة لها آو تجاوزها وما إذا كانت تكاليفها تعطي فرصة للقيام بأعمال أخرى أو لا ، فإذا لم تكن السياسة العامة عائق على الدولة وتجني إيراداتها تؤدي بالحكومة إلى الاستمرار فيها .

أسباب عدم استمرار تنفيذ السياسة العامة :

- يرى بيير سولر أن نهاية الإيديولوجيات السائدة يعني نهاية السياسة العامة فظهور توجهات وأفكار جديدة من الأكيد يؤدي إلى نهاية القديمة ويجعل من السياسة العامة القديمة صورة اللاعقلانية وبالتالي لا يمكن الاستمرار فيها .
- عدم مراعاة التحولات المجتمعية المعاصرة ودور المجتمع المدني وغيره من الفواعل في تصعيد المطالب الحقيقية للحكومة يؤدي إلى رفض وعدم قبول السياسة العامة وعدم استمراريتها بسبب ضغط هذه الجهات مع المعارضة .[2]
- عجز السياسة العامة على حل المشكلات وتحقيق الأهداف المرسومة يؤدي إلى وقف العمل بها.
- وجود خلل في التنفيذ سواء بالتسطير السياسات العامة أو من عدم خبرة وكفاءة المنفذين إذا لم يخضع هذا الخلل للتصحيح والمراجعة وإدخال التعديلات اللازمة في الوقت المناسب قد يكون أحسن حل هو عدم استمرار هذه السياسة .

1 Louis Kriesberg , Policy Continuity and Change , Social Problems , vol 32 , no 02 , dec1984 , P89.90.

2 Pierr Miller ,Les politiques publiques France : presses universitaires de France , 2013.P 26.27.

- تغير الفاعلين الرسميين لرسم وتنفيذ السياسة العامة فتغير إحدى هذه الفئات يؤدي إلى التغير أساسا في بناء المشاكل وتحديد قواعد العمل وتسطير الأهداف التي تتخذ التشريعات باسمها ، فهم يقومون بإحداث التغيير في السياسات العامة وعدم استمرارية التي قبلها بشكل مباشر ، وذلك في حين فرض أنفسهم والتغلب على غيرهم من الفاعلين .[1]

1 صالح بلحاج ،" مسألة التغير في السياسات العامة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، العدد 02 ، ب ت ن ، ص 80.81.

خلاصة الفصل

إن الحديث عن السياسة العامة ومراحل صنعها و فواعلها يبرز أهميتها وأهمية دراستها وتحليلها ، ومن خلال المباحث في هذا الفصل توصلنا إلى ضرورة الالتفات إلى عملية صنع السياسة العامة بمختلف مراحلها ومدى ترابط هذه المراحل مع بعضها من جهة ومع فواعل صنع القرار من جهة أخرى ، وأي تغير أو خلل في إحداها ينعكس على العملية ككل ، حيث كان التركيز في هذا الفصل على مرحلة التنفيذ مبرزين نماذجها المختلفة وعملية تحليل هذه المرحلة متطرقين لتوضيح دو فواعل صنع السياسة العامة في عملية التنفيذ وانعكاس تغير إحدى هذه الفواعل على عملية التنفيذ ، مع توضيح الفرق بين مرحلتي الإقرار والتنفيذ وصولا إلى إبراز الأسباب التي تؤدي إلى استمرار السياسة العامة أو عدم استمرارها .

الفصل الثاني :

الجامعة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
في ظل نظام LMD (رؤية مقارنة)

مقدمة الفصل

تأتي مرحلة التعليم العالي أو الجامعي بعد نهاية مرحلة التعليم الثانوي ونجاح التلميذ في شهادة البكالوريا ، ليتوجه نحو الجامعة لاستكمال تعليمه ، ولهذا المستوى نظام كأي مستوى أخر شهد العديد من التطورات والتحديثات على مر السنوات وأثرت عليه العديد من العوامل والأحداث واخذ أهمية كبيرة لدى الحكومات ، وكنتيجة لهذه التطورات أقدمت الدول الأوروبية على إعداد نظام للتعليم العالي جديد يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتوجهات الطلاب ، ويساعد على تنقل الأساتذة والباحثين والطلاب ، لتتبنى بعده العديد من الدول هذا النظام منها دول العالم الثالث كالجزائر وحتى دول متطورة كالولايات المتحدة الأمريكية ، وأطلق على هذا النظام اختصار ل.م.د LMD كاختصار لمراحله ليسانس/ ماستر/ دكتوراه ، وبطبيعة الحال كانت بيئة تطبيق سياسات التعليم العالي المكونة لهذا النظام في مختلف الجامعات الأمريكية والجامعات الجزائرية.

❖ فمن خلال هذا الفصل نتعرف على نظام LMD والهيئات المنفذ على مستواها أي كل من الجامعة الجزائرية والأمريكية وذلك من خلال مبحثين هما :

- المبحث الأول : لمحة عن نظام LMD
- المبحث الثاني : الجامعة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

❖ المبحث الأول : لمحة عن نظام ل.م.د LMD

نظام LMD من الأنظمة العالمية الحديثة المطبقة في مختلف الجامعات الأوروبية والأمريكية وكذا العربية ، جاء رغبة لتطوير قطاع التعليم العالي ومواكبة التطورات الحادثة في العالم اهتماما بهذا القطاع لأهميته .

✓ المطلب الأول : نشأة نظام ل.م.د LMD

تعتبر قارة أوروبا هي السباقة دائما من حيث التحولات والاختراعات والاكتشافات والتطورات قديما وذلك على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ففي سنة 1990 اقترح بولون نظام الملائمة وهو نظام لملائمة التعليم العالي ، بهدف زيادة حركية الباحثين والطلبة و الأساتذة وتجيل اندماجهم ، غير أن المنظمة العالمية UNESCO قد قامت بمبادرة قبل ذلك سنة 1970 بهدف تنسيق أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم من خلال الاتفاقيات الجهوية للاعتراف بالتعليم العالي وشهادته ،[1] وفي 25 ماي 1998 بجامعة السوبون صرح وزراء مكلفين بالتعليم لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا بضرورة تنسيق أنظمة التعليم العالي تحت نظام أوروبي سمي ب نظام LMD يعمل على تطوير الشهادات وتسهيل حركية الطلاب وتوظيفهم ويعتبر هذا التصريح البذرة الأولى لتجسيد نظام LMDمركزين في تصريحهم على أن أوروبا لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي والبنكي بل أيضا تهتم بالجانب المعرفي والثقافي والاجتماعي وغيره لبناء مجتمع معرفي يولي أهمية لضرورة التعليم والتكوين.[2]

---

1 حاتم سماتي ،"واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018 ص 135 . 136.

2 عفاف بوعيسى ،"الأستاذ الجامعي ونظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة البليدة ، 2014 ، ص 84 .

وفي جوان 1999 ببولونيا تم الإعلان عن "الفضاء الأوروبي للتعليم العالي " صادق عليه 30 وزيرا وعمالا من المستوى العالي ، ليعقد بعدها اجتماع بقمة بولونيا أهم ما جاء فيه هو تبني نظام الشهادتين البكالوريا والماستر وترقية الحركة الطلابية وتسهيل حصولهم على الشهادات وخلق أنظمة تكوين ومحيط جامعي أوروبي متناسق وتطوير خصائص ومنهجيات المقارنة ، وترقية البعد الأوروبي في مجال التعليم العالي عن طريق سلسلة واسعة من برامج البحث والتكوين .[1]

وفي 19 ماي 2001 تم عقد ندوة براغ الهدف منها إعادة تأكيد حركية الطلاب والأساتذة والباحثين وكذا العمال الإداريين ودعم استفادتهم من التسهيلات التي يقدمها الفضاء الأوروبي للتعليم العالي ، والتأكيد على أهمية الطلاب باعتبارهم طرف مهم في التعليم العالي والدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الوطنية الطلابية في أوروبا في تدعيم عملية بولونيا ، ومن أهم النقاط التي تطرق إليها هي التعليم والتكوين مدى الحياة باعتبارها الخط الرئيسي للتعليم العالي الأوروبي والركيزة الأساسية لنظام LMD فقد أكدت هذه القمة على ضرورة التنويع في التعليم العالي وإعادة النظر في تنظيم أطواره وتنمية الحركية وتعزيز برامج التبادل وتعميم نظام الأرصدة .[2]

أما ندوة برلين في 2003 جاءت بطلب لجميع البلدان التي أمضت على المشروع بتبني نظام الطورين وتقديم لكل خريجي الجامعة الملحق بالشهادة بالغة الأكثر انتشارا ، ومن هذه الندوة تم الاتفاق على عقد جلسة عمل في بارغن ماي 2005 وذلك لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحدد الأهداف المرجوة من هذا النظام (LMD) إلى غاية سنة 2010 .[3]

1 فهيمة ذيب ، "آفاق وحدود حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام ل.م.د "، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة فرحات عباس سطيف 02 ، 2014 ، ص 94 . 95 .

2 حاتم سماتي ، مرجع سابق ، ص 136.

3 عفاف بوعيسى ، مرجع سابق ، ص 86 . 87.

✓ المطلب الثاني : مفهوم نظام LMD

نظام LMD وما يعرف بإصلاح التعليم العالي الجديد هو نظام تعليمي استهدف الجامعات وجاء كرد فعل للتطورات التكنولوجية وزيادة العلاقات الدولية تطورا وتعقيدا والتداخلات الاقتصادية وتطور العلوم وتشعبها ، فهذا النظام جاء ليجسد هندسة الأطوار الثلاث (ليسانس/ماستر/ دكتوراه) فأول من أتى به وعمل به الدول الأوروبية فهو جاء ليمنح قطاع التعليم العالي المزيد من المرونة في البرامج الدراسية والاستقلالية في تطوير حياة الطلاب المهنية وتسهيلات تنقلهم على المستوى الوطني والدولي ، لذا سعت الدول الأوروبية إلى نشره في مختلف دول العالم لتسهيل مساواة الشهادات والارتقاء بالجامعات وتوفير الخبرات اللازمة في شتى المجالات التي تؤدي إلى تطور الدول والاستفادة منها .[1]

وصيغة الأطوار في التعليم العالي التي تبناها نظام LMD والتي الأول من عملها بها الدول الانجلوساكسونية وهي متمثلة في الدرجات 08/05/03 والتي يتوج في كل درة شهادة جامعية كالتالي :

- (L) الطور الأول : بكالوريا + 03 سنوات = شهادة الليسانس .
- (M) الطور الثاني : بكالوريا + 05 سنوات = شهادة الماستر .
- (D) الطور الثالث: بكالوريا + 08 سنوات = شهادة الدكتوراه .[2]

1 Aissa Hanifi , Assessment in the LMD system : challenges and expectations , international journal of secondary education , Vol 06 , No 01 , 31/01/2018 , P09 .

2 فريد بلهواري ، "مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة "، مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة سطيف 02 ، ص 35 . 36 .

✓ المطلب الثالث : نظام LMD أهدافه وأبعاده ومميزاته

1/ أهداف نظام LMD :

جاء نظام LMD ليحقق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي :

- الهدف الأساسي لنظام LMD هو سد الفجوة بين المعرفة المكتسبة في المجال الجامعي ومتطلبات سوق العمل .
- تحسين جودة التعليم العالي .
- يهدف إلى تطوير التدريب الأكاديمي مهنيا وترقية الموظفين .
- المساعدة على تنقل الطلاب والباحثين والأساتذة .
- يهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي وتعزيز المعرفة العلمية .
- استقطاب الطلبة الجامعيين من مختلف الدول والذين يملكون مهارات وقدرات عالية .[1]

2/ أبعاد نظام LMD :

- **البعد السياسي** : بعد نهاية الحرب الباردة وظهور الأحادية القطبية وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم تغيرت ملامح النظام الدولي على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وظهور العولمة وتطور مجالات التكنولوجيا والاتصال ووسائل النقل وظهور الأفكار والخبرات والمنظمات العابرة للحدود ، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها وسلطتها على العالم ومحاولة نشر الثقافة الأمريكية ، إلا أن بعض الدول قد رفضت هذه الهيمنة ولجأت إلى التكتلات لتصديها ، ومن هذه الدول الأوروبية والأسيوية ، وكانت هذه التكتلات مختلفة منها الاقتصادية والعسكرية ، أما الدول الأوروبية خصت هذا التكتل في توحيد أنظمة التعليم العالي والمناهج التعليمية والتكوينية مع إزالة الحدود السياسية بينها بغرض

[1] *Aissa Hanifi, Op.Cit, P09.*

تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيات وتسهيل حركية الطلاب والأساتذة والباحثين والعمال ، وهذا التكتل أدى إلى ظهور نظام LMD من أجل توحيد دول أوروبا والتصدي للهيمنة الأمريكية .

كما نجد في الجانب السياسي بعد أخر لنظام LMD يتجلى في محاولته لتطبيق الديمقراطية ومنح حق التعليم العالي لكل أفراد مجتمعات الدول دون تمييز فئة عن أخرى، مع إدخال مجموعة مفاهيم سياسية في برامج التكوين والمناهج التعليمية يتضمن مواضيع كالحفاظ على البيئة ونزع السلاح والمساواة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والسلم العالمي .[1]

- **البعد الاقتصادي** : التطورات الاقتصادية التي شهدها النظام العالمي الجديد والتي تعتمد على الرأسمالية انعكست أيضا على قطاع التعليم العالي ، فتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الاقتصاد واكتفائها بدور المنظم الحارس ، لم يبقى الصراع على رأس المال أو المواد الأولية وإنما توجه نحو المعرفة ، فقد أصبحت هي رأس المال النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكونها تصنع القوة والتطور للدول وبفضلها تفتح أسواق جديدة تصبح مورد للأموال لها ، فالجامعات هي المراكز التي توفر الكوادر البشرية العاملة والخبرات في مختلف المجالات المعرفية ، والخصائص الاقتصادية التي فرضها النظام العالمي الجديد هي من فرضت تحديات جديدة من السياسات الاقتصادية على التعليم العالي ، منها مراعاة الجودة في الإنتاج وبأقل تكلفة لذا تم تكييف نظام LMD ليعمل على التكوين الجيد للطالب وتحسين مخرجاته وفق معايير تتطابق مع التكوين عالميا ، وذلك عن طريق تقليص مدة التكوين (تقليص عدد سنوات ليسانس وما بعد التدرج) من اجل تحقيق جودة التكوين وبأقل التكاليف ، وانعكست هذه الخصائص على مختلف التخصصات أيضا حيث تم تجميع مختلفها ومختلف فروعها تحت ميدان واحد ، واعتماد سياسة العرض والطلب في التكوين وفق متطلبات سوق العمل وتكوين الطلبة وفق حاجيات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ومنه نرى أن التعليم العالي

1 حاتم سماتي ، مرجع سابق ، ص 143. 144.

له إسهامات وأبعاد قوية للاقتصاد والتنمية الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إخراجه لموارد بشرية مهيأة وخبيرة تعمل على سد حاجيات الدولة بطرق معرفية في مختلف المجالات والميادين .[1]

- **البعد الاجتماعي** : يكمن البعد الاجتماعي في نظام LMD في فتح مجال التشاور والمناقشة أمام الطلبة والأساتذة في المواضيع التي تخص مؤسسات التعليم العالي بكونهم أطراف فاعلة في عملية إصلاح وتسيير هذه المؤسسات ، كما أكد على المساواة بين الجنسين وجعل فارق واحد يقاس به الطلبة والأساتذة وهو الكفاءة والقدرة ، مع إزالة الفروق الاجتماعية وجعل التعليم العالي حق لكل أفراد المجتمع دون تمييز فئة عن أخرى ، مع تعزيز وتشجيع التبادلات الفكرية والثقافية واللغوية بين الطلبة والأساتذة ودعم الاحتكاك بينهم وتسهيل حركية الطلبة والأساتذة بين مختلف الدول .[2]

3/ مميزات نظام LMD :

- يتميز نظام LMD بالانسجام والوضوح والبساطة .
- من مميزاته أن يقتصر على ثلاث مستويات بثلاث شهادات .
- يوفر التكوينات على شكل مجالات منظمة في مسارات نموذجية .
- تجميع عدة تخصصات على شكل مجموعة منسجمة من ناحية منافذها المهنية .
- يشرك الطالب والأستاذ في اتخاذ القرار المناسب لهم .
- يعزز ويقوي قنوات الاتصال بين الأستاذ والطالب .
- يوفر لسوق العمل كفاءات ومهارات وخبرات متخصصة .[3]

1 فريد بلهواري ، مرجع سابق ، ص 37 .38 .39 .

2 فهيمة ذيب ، مرجع سابق ، ص 106 .107 .

3 حاتم سماتي ، مرجع سابق ، ص 146 .147 .

✓ المطلب الرابع :توجهات نظام LMD على المستوى الدولي

من أهم توجهان نظام LMD على المستوى الدولي ما يلي :

1- تطبيق معايير الاقتصاد الحر في التعليم العالي من خلال إيجاد التكامل بين الكم والكيف وذلك عن طريق تغير اتجاهات الأفراد نحو التعليم العالي وتركيز نظرهم عليه على كونه منفعة شخصية ستفيدون منها ولذا عليهم أن يدفعوا ثم مقابل المنفعة مع تغيير مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي عن طريق إعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج فلم تعد تقدر الحكومات على تمويل هذه المؤسسات نظرا لتزايد عدد الطلاب الكبير أي التعامل مع التعليم كسلعة توظف في إنتاج سلعة أخرى .

كما تبنى نظام LMD في هذا الصعيد خوصصة التعليم العالي من خلال ظهور مدارس وجامعات خاصة شهدت انتشارا واسعا ، وتحميل الطلاب تكلفة التعليم كليا أو جزئيا في صورة رسوم و ضرائب وإنشاء نظام القروض الطلابية التي تمنح لهم لغرض دفع رسوم وضرائب الجامعة واقتطاعها منهم بعد التخرج بفائدة محدودة .

كما شجع نظام LMD على الصعيد الدولي التعاون والشراكة في قطاع التعليم العالي للحصول على الاعتراف والدعم المتبادل في كون مؤسسات التعليم العالي لها الدور المهم في تنمية وتطوير المجتمع وتفعيل التبادل الطلابي والأساتذة والموظفين والنشاطات الأخرى وتبادل البحوث العلمية .[1]

كما يسعى إلى رفع مستويات الجودة في التعليم بما يكفل رفع جودة المتخرجين ، وتكون الجودة في البرامج الدراسية وطرق التدريس ومستوى كل من الباحثين والأساتذة والطلاب .

2- التوجه نحو تنويع ملامح التكوين : نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة في كل المجالات وتطور أنماط العمل والاتصال وجب ضرورة رفع الأفراد من قدراتهم بشكل مستمر لمواكبة هذه التغيرات لذا توجه نظام LMD إلى منح الأفراد خيار التوجه إلى التعليم والتكوين مدى الحياة وذلك لمساعدتهم على التكيف مع التكنولوجيات الحديثة والتحديات المرتبطة

1 فهيمة ذيب ، مرجع سابق ، ص 97. 98. 99

بالتغيرات المستمرة فيكون التعليم والتكوين جزء من الخبرة المكتسبة بصفة مستمرة لإتاحة الفرصة أمام الأفراد ولتنمية مهاراتهم ومعارفهم ، مع منح الطلبة فرصة التمهين متعدد التخصصات والتكيف مع سوق العمل .

3- التوجه نحو إعادة النظر في بنى التعليم العالي أي البحث عن كيانات جديدة تتلاءم مع الأغراض الجديدة للتعليم العالي وذلك بإعادة النظر في الهيئات والمؤسسات الخاصة بالتعليم العالي وطرق تسييرها ، وتغير محتوى المناهج الدراسية لجعلها قسمين جانب نظري أكاديمي وجانب تطبيقي ، ومراعاة وجود علاقة بين البرامج والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بفرض إزالة الحدود والحواجز بين مختلف التخصصات وإتباع التطورات التكنولوجية الحديثة والأخذ بها في طرق التدريس وعليه تحقيق مرونة بنى التعليم العالي .[1]

4- التوجه نحو تحقيق الحرية الأكاديمية واستقلال التسيير في الجامعة : توجه نظام LMD في مختلف الجامعات نحو الحرية في اختيار نظامها وبرامجها وكذا مناهجها وطرق تدريسها وهيئات التدريس ، مع مراعاة عدم تدخلها في الأمور العقائدية والدينية والإيديولوجيات السياسية ، ومنح الجامعات الحرية في ما تدرسه وما ينشره أساتذتها من آراء علمية وأكاديمية في الجامعة ومنحها الاستقلال الإداري أي حرية تسيير شؤونها الإدارية واتخاذ القرارات الخاصة بها دون الرجوع إلى الإدارة المركزية ، وحرية تشكيل أجهزتها الإدارية العليا بطرق ديمقراطية (الانتخاب والتمثيل) ومنحها أيضا الاستقلال المالي وتنويع مصادرها الاستثمارية .

5- التوجه نحو تطوير البحث العلمي في التعليم العالي : من أهم توجهات نظام LMD هو تطوير البحث العلمي لما له أهمية بالغة في تعزيز التنمية وقدرته على حل المشكلات الخاصة بها ، ويعمل على رفع معدلات النمو والتطور ويتوجه نحو رفع مستوى التكنولوجيات المتطورة وتوفير السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها مؤسسات البحث العلمي والمراكز البحثية .[2]

---

1 مرجع سابق ، ص 100 . 101 . 102 . 103 .

❖ المبحث الثاني : الجامعة في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للجامعة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية برؤية مقارنة وذلك لأهمية الجامعة في تنفيذ سياسة التعليم العالي وكونها أهم فواعل التنفيذ .

✓ المطلب الأول : تعريف الجامعة وتطورها

عرفها الباحث علي رشيد : " الجامعة مؤسسة للتعليم العالي يمكن أن يلتحق بها من أتم دراسة المرحلة الثانوية لأنها تقدم برامج تعليمية وتدريبية في شتى التخصصات النظرية والعلمية ".[1]

كما عرفت بأنها المنبع الرئيسي للخبرة والفضاء الذي تدور حوله مختلف النشاطات الثقافية والأدبية والعلمية والفنية ، ومهمتها الأساسية توصيل المعرفة في مجالي النظري والتطبيقي وتنمية الخبرات الوطنية التي تؤدي إلى رفع وتنمية جميع الميادين الأخرى .

فالجامعة هي النظام الذي يعمل على تمويل المجتمع بالخبرات المختلفة والمعارف المتنوعة في شتى المجالات ، وتعمل على تكوين الإطارات وخريجين ذو خبرات وكفاءات .

أما في القانون الأساسي النموذجي بالجامعة الجزائرية تم تعريف الجامعة كالتالي : " الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ".[1]

---

1 لمين وادي ، "مدى ممارسة القيادات الإدارية بالجامعة الجزائرية لسلوكيات القيادة التحويلية ومعوقات ممارستها " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 02 ، 2014 ، ص 70 .

فالجامعة هي مجتمع علمي تهتم بالبحث عن الحقيقة ووظيفتها الأساسية هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

تختلف الجامعة في الجزائر عن الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الزوايا أولها تطورهم التاريخي ، فالجامعة الأمريكية تعتبر أقدم وأرقى من الجامعات الجزائرية فالولايات المتحدة الأمريكية انشأ فيها أول جامعة في سنة 1636 وذلك قبل تأسيس الجمهورية أي في الوقت التي كانت لا تزال فيه تحت الاستعمار الانجليزي ، فكانت أول جامعاتها جامعة هارفارد ودار وتماوث وكلية ويليام وضمت العديد من الكليات تحت كيان واحد يمنحهم لدرجة العلمية على غرار تدريس اللغة الانجليزية .[2]

أما الجزائر فتعتبر جامعاتها حديثة مقارنة بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية فقد سبقتها بقرابة القرنين في نشأة الجامعة ، وجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أقدم جامعات العالم ، وفي الجزائر كانت أول جامعة أو مدرسة للتعليم العالي أنشأت فيها سنة 1833 وذلك في عهد الاستعمار بنيت على ارض الجزائر (مستشفى مصطفى باشا) كمدرسة للطب كانت أولا خاصة بالطلاب الأوروبيين دون غيرهم ثم تم القبول فيها الطلبة اليهود والعرب والأتراك المسلمين ، لتليها عدة مدارس في هذه الفترة كمدرسة الآذان الخاصة بتدريس العلوم التاريخية في عام 1905 ، ومدرسة القانون درس فيها العرف و الشرع الإسلامي للتحول بعدها إلى كلية للحقوق ، وفي سنة 1957 توسعت لتصبح كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية .[3]

عاشت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا على عدة مراحل بدأ من مرحلة التسيير التلقائي من سنة 1962 إلى غاية 1969 خلق فيها الاستعمار الفرنسي هياكل جامعية

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمانة العامة للحكومة ، (مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23 أوت 2003) ، يحدد مهام الجامعة وقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية** عدد 51 ، الصادرة في 24 أوت 2003 . ص 05 .

2 Amanda Anthony , A review of the U.S higher education system : its structure funding , quality and the future , P215

3 لويزة فروخي ،" دور الوصول الحر للمعلومات في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية" ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 02 ، 2011 ، ص 77 .

محدودة واغلبها لا تنفع للتعليم ومتركزة في العاصمة ولم تجد الجزائر بعد الاستقلال أي قاعدة للانطلاق في التعليم العالي لا من خلال هيئات التدريس والأقسام التدريسية والمسيرين والإداريين ، فحملت هيئة التدريس مهمتي التدريس والتسيير الإداري معا كحل اضطراري مؤقت إلى أن التحق بعض الجزائريين من الخارج والاستعانة من المدرسين في المستوى الثانوي وبعض الأساتذة من الدول الشقيقة لسد نقص الإمكانيات المادية والبشرية لتبقى في هذه الفترة إدارة الجامعة مديرية تابعة لوزارة التربية الوطنية إلى غاية 1970 .[1]

لتليها مرحلة الشروع في الإصلاحات وتنظيم الجامعة في هذه المرحلة تم إصلاح التعليم العالي بعد إحداث وزارة مستقلة له وإدراج اللغة العربية في كل التخصصات وتقريب المجالات والتخصصات من بعضها البعض والحقول العلمية ، أما في ما يليه جاءت مرحلة مراجعة الإصلاحات واستمرارها من سنة 1979 إلى 1989 فقد شهد التعليم العالي في هذه الفترة عدة نواحي ايجابية وذلك بتطبيق عدة مخططات منها الخماسية وأيضا تميزت بمشروع الخريطة الجامعية سنة 1984 حيث اعتمدتها الوزارة لتسيير التعليم العالي من خلال إعادة هيكلة مؤسساتها وإدماجها في سير التخطيط والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، ففي هذه الفترة قامت الجزائر بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحديدا سنة 1980 ، ومن نتائج المخططات هو زيادة عدد الطلبة والأساتذة ومؤسسات التعليم العالي ، وزيادة عدد الإطارات والخريجين المكونين .[2]

آما إبتداءا من سنة 1991 وإلى غاية سنة 2004 شهد التعليم العالي مرحلة الانفتاح وتميزت هذه المرحلة بظهور العديد من المشاكل المتراكمة من الفترات السابقة وعدم الاستجابة للمطالب من خلال الإصلاحات ومن بين هذه المشاكل نقص الأساتذة والتأخر الكبير في انجاز المباني وزيادة عدد الطلبة ، فقد عرفت الجامعة أيضا ضغوطات ومطالب اجتماعية وعدم استقرار في جوانب التسيير والمؤسسات لما شهدته الجزائر من أحداث

1 لمين وادي ،" مدى ممارسة القيادات الإدارية في الجامعة الجزائرية لسلوكيات القيادة التحويلية ومعوقات ممارستها "، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 02 ، 2014 ، ص 76 .77.

2 عمارة العبيدي ، "واقع إدارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي بالجزائر من خلال مخابر البحث بالجامعة "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2019 ، ص 19 .20.

سياسية آنذاك ، إلا أن الحكومة أبدت اهتمامها بقطاع التعليم العالي في برنامجها لسنة 1997 للنهوض بالبحث العلمي وتطويره من خلال مجموعة قرارات وتوصيات ، كإعداد نظام جامعي داخلي جديد وتكريس القانون الأساسي للمدارس الوطنية العليا وتنشيط سياسة تعزيز عدد الأساتذة والاستثمار في هذا المجال وبناء هياكل قاعدية جديدة لاستيعاب زيادة عدد الطلبة الكبير.[1]

وبعد سنة 2004 أصبح للجزائر رؤية جديدة لسياسة التعليم العالي حيث اتفق فيها على ضرورة تطوير قطاع التعليم العالي من خلال إصلاح شامل وعميق لهذا القطاع ، وذلك من خلال التحول من النظام الكلاسيكي إلى النظام LMD وذلك منذ بداية السنة الجامعية الدراسية 2005/2004 ، [2] والذي يمثل هيكلا تعليميا مستوحى من النظام السائر في الدول الأوروبية ، إلا أن في هذه المرحلة تم إدخال هذا النظام على بعض التخصصات فقط والاحتفاظ بالنظام الكلاسيكي في تخصصات أخرى .[3]

ونظرا لما عاشته الجزائر بعد ذلك من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدأت في وضع مخططات تنموية تهدف إلى تصحيح الأخطاء والحد من المشاكل التي عرفها التعليم العالي سابقا ، والعمل على الارتقاء بالجامعة الجزائرية في المجال الدولي من خلال مواكبة التطورات العلمية والبحثية والأكاديمية والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية .[4]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تأسيسها كجمهورية وتغير نظامها السياسي من الحكم الملكي إلى نظام الفدرالية للولايات وتغير التعليم العالي والتعليم بشكل عام فقد

---

1 عبد العالي هبال ، "إدارة الجودة الشاملة في الجامعة في الجامعة الجزائرية قياس جودة الخدمة التعليمية من منظور أساتذة وطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 01" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017 ، ص 177.

2 سهام عزي ، "قياس الكفاءة النسبية للجامعات الجزائرية باستخدام تقنية البرمجة الخطية" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، ص 103.

3 لمين وادي ، مرجع سابق ، ص 78.

4 وليد براهيمي ، "سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي طاهر سعيدة ، 2015 ، ص 98.

أصبح نظام التسيير فيها عكس الموجود في انجلترا ومختلف دول أوروبا ، حيث توجد وزارات التعليم العالي التي تدير الأهداف والجودة والتمويل على المستوى الوطني وكذا الحال في الجزائر ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا توجد فيها مثل هذه الرقابة الوطنية ، فكل ولاية ولها مواثيق الجامعات الخاصة بها وتدير التمويل لها بنفسها ، لتتوسع بعدها الكليات ويتوسع نطاق تركيزها لتشمل الطب والقانون .[1]

أما في العرس التاسع عشر تغيرت مهمة التعليم العالي بشكل جذري لتشمل الزراعة والهندسة وظهور كليات منح الأراضي بعد صدور قانون موريل 1862 ، وقد سميت الكليات والجامعات الممنوحة للأراضي بهذا الاسم لان الحكومة الفدرالية بموجب قانون موريل منح الأراضي لكل ولاية لكي تباع ويمكن استثمار العائدات في إنشاء كلية عامة .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت الثقافة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المحترفين كمعلم أكاديمي وباحث .

وخلال القرن العشرين شهدت الكليات والجامعات العامة تطورا وتوسعا مستمرا ، فقد نشأ نظام متميز من الكليات والجامعات الخاصة والعامة ، واحتوت الأنظمة العامة على مستوى الولاية على مؤسسات وجامعات متعددة ولديه نوع من التنسيق على مستوى كل ولاية مثل مجلس أو هيئة التعليم العالي ، بحيث لدى معظم المؤسسات مجلس أمناء محلي أو حكام يشرفون عل المؤسسة الفردية داخل النظام .

ومع تطور الاقتصاد بأكثر من ستة أضعاف بين عامي 1900 و 1940 وزيادة القوة العاملة وعدد المهندسين تم استبدال الفن في الإنتاج بالاحتراف وزيادة الطلب على العلماء والكفاءات وسعت الجامعات عروضها وازدادت تخصصاتها العلمية التقليدية تجرأ مما أدى إلى ظهور المزيد من التخصصات الفرعية ، حتى على مستوى العلوم الاجتماعية حدث تطور في القرن العشرين بسبب المشكلات الاجتماعية المتزايدة في المدن والهجرة وتفرع العلوم الإنسانية إلى العديد من التخصصات أيضا ، وانقسمت هذه المعاهد إلى أنواع متعددة منها الكليات العامة ، أي كليات المجتمع مثل كليات مدينة شيكاغو وهي غير هادفة

1 Amanda Anthony , Op.Cit , P216 .

للربح وجامعات خاصة غير هادفة للربح مثل هارفارد ، وأخرى خاصة هادفة للربح كجامعة فينيكس وويستون الدولة .

تتقدم كلية المجتمع عادة درجة لمدة عامين تعرف بدرجة الزمالة وتقدم الجامعات الأخرى درجات مدتها أربع سنوات تعرف بدرجة البكالوريوس ، وبعض الجامعات درجات متقدمة مثل الماجستير أو الدكتوراه وكذا تقدم بعض الجامعات درجات مهنية أو متخصصة مثل شهادات الطب والقانون .[1]

تميزت الجامعات والكليات أن لكل منها هيكل إداري فريد خاص بها .

ومن خلال ما سبق نرى أن الجامعات في الجزائر تختلف اختلافا كليا عن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التطور التاريخي ونظام التسيير والمعاهد والكليات ، وحتى التخصصات فالجامعة الأمريكية سبقت الجامعات الجزائرية في إدراج التخصصات المختلفة وطرق إدارة هذه المعاهد والكليات وسرعة التطور والأهمية وطرق التمويل ، فالجامعة الجزائرية شهدت العديد من التطورات والإصلاحات الجذرية غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كان تطورها يتماشى مع تطورات الحاصلة في العالم بوتيرة قريبة وثابتة .

عقب الحرب الباردة أصبحت الكليات والجامعات جزء لا يتجزأ من الجانب الصناعي والاقتصادي فقد ساهمت في نمو الاقتصاد واستقرار السياسة وتوافقها وامتدادها ، وشهدت توسع كبير في الحجم وأنشطة البحث وذلك بمختلف مجالاتها فقد قدمت العلوم الإنسانية والاجتماعية مساهمة ملحوظة في تعزيز الدولة الأمريكية ودعم اقتصادها وفرض السيطرة على المجتمع ، أدى التوسع الهائل للجامعات وأنشطتهم البحثية إلى رفع جودة التعليم العالي ومنحه نظرة عالمية أكثر.[2]

1 Cloudia Qoldin ,Lowrence.F katz , The shaping of higher education : the formative years in the united states , 1890 to 1940 , Journal of economic perspectives , Vol 13 , No 01 winter 1999 , P41.42.

2 Henry Heller , The capitalist university : the tranformation of higher education in the united states since 1945 , First published , London , Archway Road , 2016 , P92 .

✓ المطلب الثاني : أهداف ومبادئ الجامعة

1/ الأهداف :

أهداف الجامعة الجزائرية :

للجامعة الجزائرية مجموعة أهداف وهي :

- تحقيق التقدم والتنمية وخدمة المجتمع الجزائري .
- اخراط الطالب أو الخريج في المستوى الدولي وتشبيعه بالثقافات والأفكار المختلفة.
- تطوير البحث العلمي وغرس أساليبه العلمية في الأستاذ والطالب .
- العمل على إرساء قواعد البحث العلمي والعمل على استمراريته .
- ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية .
- إثراء المعارف وتطوير التقنيات في التدريس والتسيير الإداري .
- تهيئة الخبرات والكفاءات اللازمة للمجتمع .
- إنشاء علاقات بحثية وثقافية وعلمية بين مختلف الجامعات .
- تسهيل تناقل العلوم والمعارف وتحليلها وتفسيرها ونقدها .[1]

أهداف الجامعة الأمريكية :

- توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والاجتماعية لدعم الإبداع والتميز وتنمية المواهب .
- تشجيع البحث العلمي ورفع مستواه لخدمة المجتمع وتنميته .
- إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في شتى المجالات والتخصصات لتلبية حاجات الحكومة والمجتمع .
- التطوير الاقتصادي وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته .

1 عفاف بوعيسى ، مرجع سابق ، ص 55.

- الربط بين نوعية الأبحاث ومشكلات المجتمع لمحاولة إيجاد انسب الحلول لها .
- رفع مستوى الجامعة في المستوى العالمي .
- جذب اكبر عدد من الطلاب المتفوقين من مختلف الدول .

2/ المبادئ :

مبادئ الجامعة الجزائرية :

1- ديمقراطية التعليم : أي التوزيع العادل للخبرات التعليمية والتربوية بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة عن أخرى ، وهذا عن طريق مجانية التعليم العالي والخدمات الجامعية .
2- جزأرة التعليم الجامعي : أي استفادة اغلب الجزائريين من التعليم العالي لجعل الهياكل التدريسية وهياكل التسيير جزائرية واستخلافهم لأي متعامل أجنبي .
3- التعريب : أي جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأولى في مختلف قطاعات التعليم والتعليم العالي ، وجعل اغلب التخصصات تدرس باللغة العربية بكونها احد رموز الشخصية الوطنية وتاريخ وثقافة الجزائر.[1]
4- التوجه العلمي والتنمية : أي الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الالتحاق به وذلك للمساهمة في التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[2]

مبادئ الجامعة الأمريكية :

للجامعة الأمريكية مجموعة مبادئ تهتم بها هي :

1- رفع وتثمين قيمة التعليم العالي حيث أن الحصول على شهادة جامعية يعتبر بحد ذاته المطلب الأدنى فهي تسعى إلى تحقيق ما هو أكثر من شهادة باكتساب الطالب لكفاءات وخبرات .

---

1 انتصار عريوات ، مرجع سابق ، ص 161 .

2 حاتم سماتي ، مرجع سابق ، ص 104 . 105 .

2- الاهتمام بالكفاءات العلمية عن طريق تشكيل هيئات مختصة متطوعة من هيئات التدريس ومختصين تعمل على وضع معايير للاعتماد الأكاديمي وتقويم البرامج الجامعية وتطويرها .

3- خلق التنافس بين الجامعات والكليات وذلك بفرض زيادة الكفاءة العلمية والتطبيقية لبرامجها .

4- توفير مناخ واسع من حيث الحرية والإدارة والفكر والدراسة والبحث العلمي والنشاطات الأكاديمية .

5- استقطاب أفضل الطلاب وأفضل الأساتذة وأحسن الخبرات الفنية والإدارية .

6- تنوع مصادر الإنفاق على الجامعات والتعليم العالي ، كتقديم الدعم الحكومي والاستشارات والاستثمارات والرسوم الدراسية والتي تعتبر الجزء الأقل في الميزانية السنوية لهذا القطاع .

7- تنشيط عقود البحث العلمي والمخابر البحثية لتدعيم التعليم العالي .[1]

✓ المطلب الثالث : مهام الجامعة

للجامعة الجزائرية مجموعة مهام تقوم بتأديتها هي كالتالي :

1/ تقديم التعليم والتكوين : وهي من المهام الأساسية التي تقوم عليها الجامعة بحيث توجه الطالب إلى عدم الاكتفاء بالجانب النظري للمعلومات ، بل تعمل على جعله يسعى نحو المعلومة .

2/ تقديم التكوين والتعليم للموظفين والعاملين : أي بمنحهم معطيات وأفكار جديدة تجعلهم أكثر كفاءة وإتقان لإعمالهم ولن تمنح لهم هذه المعطيات إلا بالتحاقهم بمؤسسات التعليم العالي .

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرجع سابق ، ص 05.06 .

3/البحث العلمي والتعاون الدولي : منح الطلاب التسهيلات لبحوثهم العلمية رغبة في حل مشاكل المجتمع بشتى أنواعها ، مع تقديم المساعدات الدولية وتبادل الثقافات والحلول عن طريق الندوات العلمية الدولية .

4/ المساهمة في التنمية الشاملة : أي توظيف جميع الجهود والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع والارتقاء به .

5/ التنشئة الوطنية والإنسانية : وذلك بغرس روح الوطنية والآداب العامة والاحترام لدى الطلاب .[1]

ولا تختلف وظائف ومهام الجامعة الأمريكية عن الجزائرية كثيرا بل وتشتركان في العديد من المهام ، فكلاهما تعملان على توفير التعليم والتكوين الجيد للطلاب ، فالولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بتقديم أفضل فرص التعليم من خلال جامعاتها المختلفة وذلك في مختلف المجالات والتخصصات بكون أن إعداد خريجين ذو مستويات عالية وتهيئتهم للقيام بمهمات القيادة الفورية في مختلف النشاطات تساهم في تلبية احتياجات قطاعات العمل والإنتاج وتحسين الخدمات وتنمية المجتمع والدولة ، ونجد أيضا من أهم وظائف الجامعات في أمريكا تشجيع البحث العلمي فهي تخصص له ولمراكز الأبحاث والمخابر التابعة للجامعة ميزانيات ضخمة ، فالبحث العلمي له اتصال مباشر مع العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وتعمل على الاستفادة منها وتطوير منتجاتها من خلال استشارات وتوصيات هذه المراكز ، وأهمية البحث العلمي والقيام به وكوظيفة تعمل أيضا على زيادة كفاءة وتطور الهيئات التدريسية التي يسمح لها بمواكبة التطورات الحديثة التي تنعكس على سوق العمل وعلى مستوى سياسة التعليم العالي والجامعة الأمريكية ، فهذه الوظائف تعمل على التنشيط الفكري والثقافي لكل الفواعل في هذا المجال وتنعكس على

1 حاتم سماتي ، مرجع سابق ، ص 97.

المجتمع ككل كما اضطلعت الجامعات الأمريكية أيضا سياسية وثقافية حيث عملت كمراكز للمجتمع المدني .[1]

✓ المطلب الرابع : مقومات الجامعة

مقومات الجامعة الجزائرية :

- منح فرص التعليم لكافة الجزائريين مما أدى إلى تنوع في الطلبة من حيث الفئات العمرية والثقافية والطبقية الاجتماعية .
- توفير الخدمات الجامعية المجانية كالإطعام والنقل والإقامة تسهل على الطلبة التعليم والالتحاق بالجامعة .
- سياسة التوازن الجهوي عبر كل ولايات الوطن ساعدت على الالتحاق الجامعي خاصة لفئة الإناث .
- تنوع المدارس العليا وتنوع التخصصات والمجالات الدراسة .
- إعطاء الصبغة الجزائرية لنظام التعليم العالي مما يساعد الطلبة على التكيف معه .
- إستراتيجية التعليم الموافقة لسياسة البلاد وتطلعاتها المستقبلية .
- التوجه العلمي والتقني في سياسة التعليم العالي والذي يساعد على تكوين كفاءات ذات خبرات عالية .[2]

مقومات الجامعة الأمريكية :

- تعدد الجامعات وتعدد برامجها لما يتناسب مع القدرات الذهنية والميول الشخصية للطلاب .
- توفير البيئة الملائمة للتعلم والبحث العلمي .

---

1 Philip G. Altbach ,Patricia J. Cumport , Robert O , Berdahl , American Higher Education in the Twenty-First Century : social.political.and economic challnges ,Third edition ,united states : library of congress cataloging-in publication data , 2011, P15.16.

2 عمارة العبيدي ، مرجع سابق ، ص 08 . 09 .

- تقوية روح الإبداع والابتكار لدى الطلبة مما أدى إلى تفوقهم .
- التنوع العرقي والجنسي والديني والعمري للطلبة .
- وجود خبرات وكفاءات على مستوى الهيئات الدراسية من أساتذة وفنيين .
- الاستقلالية المالية الكلية للجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأمريكية .
- مرونة الإجراءات الإدارية .
- التطور في مجال الإمكانيات التقنية والأجهزة والتكنولوجيات.
- توفير جودة البرامج التعليمية وكفاءة المؤسسات التعليمية والجامعية.

تختلف مقومات الجامعة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في عدة نقاط وزوايا ، فالجامعة الجزائرية رغم تعدد فئات طلابها من حيث السن والجنس والطبقة الاجتماعية إلا أن دائما هناك بينهم روابط مشتركة كالدين والثقافة عموما ، ولا يوجد في الجامعة الجزائرية ذلك التنوع الكبير والكم الهائل من الطلبة الأجانب بخلاف الجامعة الأمريكية التي تحتوي على تنوع في الجنسيات والأعراق والديانات مما خلق لديها بيئة ثقافية واسعة غير محدودة توفر للطلاب بيئة معرفية ثرية بالثقافات ، كما تتفوق الجامعة الأمريكية على الجزائرية في المستوى التكنولوجي والتقني وحداثة وسائل التدريس وتنوع مكتباتها وثرائها وتوفر نشاطات على مستواها متعددة .

كما هناك وجه آخر للإخلاف بينهم في هيئة التدريس من أساتذة وباحثين فالجزائر اعتمدت في إعداد هيكلها التدريسي على مبدأ الجزأرة أي الاعتماد على الكفاءات الجزائرية بينما في الولايات المتحدة الأمريكية عملت على جذب أساتذة وباحثين من كل أنحاء العالم بشرط كفاءاتهم لتستفد منهم ومن أفكارهم .[1]

ومن الاختلافات أيضا سياسة التوازن الجهوي المتبعة في الجزائر والتي أساسها توزيع التخصصات والكليات والجامعات حسب مبدأ الجهوية ، وهذا غير موجود في الولايات المتحدة الأمريكية فهي اكتفت بتوزيع الجامعات وترك اختيار التخصصات والدراسات لكل ولاية حسب توجهاتها وحسب احتياجاتها والمقبلين على جامعاتها .

1 Raf Vanderstraeten , The making of parson's " The American University " , Minerva , Vol 53 , No 04 , 02/11/2015 , P321.

كما يوجد العديد من الاختلافات هناك أيضا أوجه للشبه بين هذه الجامعات في كل من البلدين ، كتنوع التخصصات حسب التوزيع الوطني ، وتنوع المعاهد المتخصصة ، وكذا تقديم الخدمات الجامعية ، كما يتفقان في وجود كفاءات وخبرات على مستوى الهيئات الدراسية ، وكل منهما يعمل على تسهيل المعاملات والإجراءات الإدارية وجعلها أكثر مرونة ، وتوفير أكثر قدر ممكن من البرامج التكوينية والتعليمية ذات جودة ، ومراعاة متطلبات سوق العمل من كفاءات وخبرات .[1]

1 Ibid . P322.

خلاصة الفصل

نظام LMD هو حديث النشأة عمل على توحيد كل أنظمة التعليم العالي في العالم مما يساعد على حركية وتنقل الطلبة والأساتذة والباحثين وكذا زيادة فعالية وكفاءة وخبرة الطلبة والهيئات التدريسية والإدارية ، فهو يقرب ويساعد على تبادل المعارف والخبرات ، كما يعمل تدريب الطلاب وإعدادهم لسوق العمل وتلبية حاجيات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، فقطاع التعليم العالي وسياسته لها أهمية كبيرة لدى الحكومة وأفراد المجتمع لما له دور في رفع مستوى الدولة والارتقاء بها ، والبيئة الأساسية التي ينمو ويطبق فيها نظام LMD هي الجامعة باعتبارها أهم فاعل في تنفيذ سياسة التعليم العالي ، وتختلف الجامعات من دولة لأخرى ومن بين هذه الدول المختلفة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ، فا بالرغم من اتفاقهم وتماثلهم في العديد من النقاط في الهيكل والمهام إلا أنهم يختلفون في طرق التمويل والمبادئ ، وأيضا يختلفون في الانفتاح والاستقلالية لهذه الجامعات وطرق اختيار الأساتذة وتنوع الطلبة .

الفصل الثالث:

المقارنة بين الجزئيات المختلفة في تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة الفصل

بالرغم من اخذ اغلب دول العالم العمل بنظام ل م د والذي يعتبر حديث النشأة ويقوم على مبدأ الأطوار الثلاث ليسانس/ ماستر / دكتوراه وله أهداف ومبادئ وحدود واضحة إلى أن هناك اختلاف في تنفيذه وفي جزئياته من دولة إلى أخرى فكل دولة عملت على تكييف هذا النظام مع متطلباتها وبيئتها وطبيعة نظامها ومقوماتها ومن هذه الدول الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي كلأهما عملا على تطوير قطاع التعليم العالي ومواكبة التطورات والارتقاء بجامعاتهم كل بطريقته وحسب قوانينه ، فنظام التعليم العالي يعتبر موحد نوعا ما في العالم في شكله العام ويختلف في جزئياته ، وخلال هذا الفصل نتعرف على بعض جوانب تطبيق أو تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عبر مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول : التفاعل بين النظام السياسي وسياسة التعليم العالي**
- **المبحث الثاني : تطور عملية تنفيذ سياسة التعليم العالي**
- **المبحث الثالث : سير تنفيذ سياسة التعليم العالي**

❖ المبحث الأول : التفاعل بين النظام السياسي وسياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

العلاقة بين النظام السياسي وسياسة التعليم العالي لها الكثير من الجوانب التي تؤثر وتتأثر بها كل منهما ، ومن بينها المكانة التي يحددها صانع القرار للتعليم العالي والتي تنعكس في أهمية وأولوية هذا القطاع في السياسة العامة ن ومن خلال الموارد المادية والبشرية التي يخصصها ويحددها لهذا النوع من السياسة .

✓المطلب الأول: مكانة سياسة التعليم العالي لدى النظام السياسي

عند رؤية سياسة التعليم العالي كمجال للسياسة العامة يلاحظ أنها تتخطى هذا المجال ، فالتعليم العالي يأخذ دورا أكثر نشاطا وفاعلية في تشكيل السياسة الوطنية

يعتبر قطاع التعليم العالي في الجزائر حديث النشأة والاستقلال فلم يكن هناك وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي إلا في سنة 1970 ، وقبلها كانت مجموعة من المراكز الجامعية والكليات التابعة لوزارة التعليم ، لتأخذ سياسة التعليم العالي بعدها مكانة وأهمية كبيرة لدى السياسة العامة والنظام السياسي ككل ، فهي تعتبر مجموعة الاتجاهات والبرامج والقرارات التي تضعها السلطات للتعبير عن مبادئها وأهدافها وتشمل النظام التعليمي ، [1] فهذه السياسة تطورت وزادت أهميتها والاهتمام بها مع زيادة أهمية العلم والبحث العلمي واهتمام اغلب دول العالم به ، مما أدى بالتفاف الحكومة الجزائرية العمل على محاولة مواكبة هذه التطورات عن طريق وضع خطط تربوية قابلة للتنفيذ ومتكاملة بين صانع ومنفذ ومستفيد منها ، وكذا من أسباب اهتمام وارتقاء مكانة التعليم العالي هو تشعبه مع مجالات الأخرى فهو لا يعبر عن توجهات وقرارات سياسية فقط بل على خلاف ذلك لديه مكانة على المستوى الاجتماعي والديني والثقافي والاقتصادي ، فسمات النظام

1 نزيهة عمران ، " دور إصلاح سياسة Lmd في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر 2004 – 2016 " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ، ص 23. 24.

السياسي ترتبط بشكل أساسي مع صياغة السياسة التعليمية ككل وسياسة التعليم العالي في تحديد معالمها وتوجهاتها ، فمراحل تطول النظام السياسي الجزائري زاد التلاحم والتطور بين هذا الأخير وأبعاده السياسية والاقتصادية وسياسة التعليم العالي ، إلى أن أصبحت كجزء من سياسة إعادة التوزيع واحتلت مكانا رئيسيا بالنسبة للنظام السياسي الجزائري ، وهذه المكانة تغيرت وتطورت فقد سعت الجزائر إلى تحسين من هذا القطاع بعدة طرق ، من بينها محاولة تامين الدراسة للجميع أي ديمقراطية التعليم وكذا عملت على توفير هيئات وخبرات ومؤسسات تعليمية وإدارية ، ومع تطور التكنولوجيا عملت على إدخالها في قطاع التعليم العالي والاستفادة منها كرقمنة المواقع وإدراج تخصصات جديدة وتسهيل عملية تسجيل وتنقل الطلبة و الأساتذة.

فهذه الاهتمامات بهذا المجال ترجمت إلى مجموعة خطط وقرارات وسياسات ، كما قامت ببرامج إصلاحية متعددة منها إصلاح التعليم العالي سنة 1971 ويتبعه مجموعة مخططات إلى أن أقامت إصلاح جذري لهذا القطاع بتغيير نظامه ككل سنة 2004 وتوجه نحو نظام ل م د بغرض التوجه نحو العالمية ، ورفع المستوى التعليمي والثقافي في الجزائر وتكوين إطارات وكفاءات وخبرات تغطي احتياجات الدولة في شتى المجالات .[1]

يقوم نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في الأساس على مبدأ دولة ومؤسسة ، فقد سهلت الحكومة الفدرالية إنشاء الكليات العامة والجامعات والبحوث العلمية الممولة وذلك منذ صدور قانون التعليم العالي سنة 1965 ، فقد قدمت الحكومة الفدرالية تمويلات واسعة النطاق للطلاب بهدف دعم وصولهم إلى التعليم العالي ودعم تعزيز التحصيل العلمي في جميع الولايات ، فاهتمام النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليم العالي ظهر في زيادة ونمو نسبة التمويل الإجمالي لهذا القطاع مما أدى إلى تزايد عدد الطلبة وبل تعدى اهتمام الحكومة بالتعليم العالي ومكانته الأساسية لديه إلى منح الطلبة مساعدات مالية ضخمة ، فقد أراد النظام السياسي الأمريكي المحافظة على قوة عاملة قوية لتتيح لها الفرصة للتنافس الاقتصادي العالمي ، كما أيقنت أيضا أن

1 نورالدين دخان ، "تحليل السياسات التعليمية العامة –نموذج الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر-03- ، 2007 ، ص 97.

التعليم العالي يوفر لمواطنيها الفرص ليعيشوا حياة منتجة ومجزية ومستقرة وهذا ما ينعكس على جوانب أخرى كالاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ، فهي تحترم وتشجع التنوع المؤسسي والاستقلالية المالية وحرية التسيير والاختيار ، اهتمت أيضا بتشجيع الاستثمارات والخبرات التعليمية عالية الجودة التي تجهز الطلاب للمنافسة الاقتصادية والاجتماعية ، فمكانة التعليم العالي لدى الحكومة الفدرالية يتجذر في تحقيق الكفاءة والإنصاف لما لهم فوائد كبيرة للمجتمع ككل .

ففي عهد الرئيس باراك أوباما زاد تمويل مساعدات الطلاب بشكل كبير وذلك في ظل قانون "الإنعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي " ، وتم زيادة تنظيم ومراقبة التعليم العالي وفحص المؤسسات بشكل أكثر صرامة وتشديد على التدريب المهني .

يحضا التعليم العالي بمكانة مهمة وكبيرة لدى النظام السياسي والحكومة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه المكانة تختلف بينهما من خلال شدة الاهتمام والتمويل ورأيتهم لهذا القطاع بصفة عامة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر قطاع التعليم العالي احد أهم الركائز الاقتصادية التي تحقق عائدات للمجتمع ككل وللنظام ، وهذا ما انعكس على تمويلات الحكومة الضخمة وعملها على توفير البيئة الملائمة لنجاح التعليم العالي وتحقيقه لأهدافه وبالتالي الرجوع بالفائدة منه إلى الدولة ، على خلاف ذلك في الجزائر فنظام التعليم العالي يشكل في اغلب الأحيان عبء مالي وتسييري للحكومة فا بالرغم من اهتمامها بتطويره إلا انه لا يحقق اغلب الأهداف المرادة منه ويعتمد تسييره على الدعم الحكومي كليا .[1]

1 نفس المرجع ، ص 98 .

✓المطلب الثاني : مرونة تنفيذ سياسة التعليم العالي واستقلالها عن النظام السياسي

سياسة التعليم العالي هي جزء من السياسة العامة لذا مراحل صنع سياسة التعليم العالي تسير على نفس الاتجاه والخطى العريضة للسياسة العامة ، لذا عملية تنفيذ السياسة العامة في احد أجزائها نجد عملية تنفيذ سياسة التعليم العالي ، وهذا ما يبرر ارتباطهم وتوجههم الواحد ، فما تكون عليه السياسة العامة تصبح عليه سياسة التعليم العالي .

باعتبار أن سياسة التعليم العالي جزء من السياسة العامة فان التنفيذ الأول يكون على حسب طبيعة السياسة العامة ككل ، فطبيعة السياسة لها الدور الكبير في عملية التنفيذ ، كما تحدد طرق التنفيذ كذلك وشكل السياسات ومدى استقلالية السياسة العامة عامة وسياسة التعليم العالي بشكل خاص عن النظام السياسي .

إن مرونة تنفيذ سياسة التعليم العالي مرتبطة بمحتواها ومدى تفصيلها وطبيعتها ، فسياسة التعليم العالي تعتبر سياسة توجيهية وليست تفصيلية فخططها تصاغ على مستوى أكثر عمومية مشيرة إلى الأهداف المراد الوصول إليها ، تاركة مرونة تنفيذ والطرق التفصيلية للمنفذين والأساتذة و الإداريين لاتخاذ القرارات المناسبة تجاه المواقف وفق ما تتطلبه للوصول إلى حل المشكلات وتسيير المؤسسات ، فهي تضع أسس عامة للعمل وتترك التفاصيل لضمان مرونة التنفيذ ، [1] وهذا سائد على كل من سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، كما تتميز أيضا بالتكامل ، فقد سعت كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على تكامل هذه السياسة و أهدافها مع النشاطات والأهداف الأخرى داخل وخارج الدولة ، ف الولايات المتحدة الأمريكية كان هدفها الأول هو ملائمة مخرجات ونتائج هذه السياسة مع متطلبات سوق العمل والمجال الاقتصادي بالدرجة الأولى وتلبية حاجياتها من كفاءات وخبرات ، أما الجزائر فقد اهتمت أولا بطبيعة هذه

1 نزيهة عمران ، مرجع سابق ، ص 28.

السياسة و ملائمتها مع الهوية الوطنية والثقافية والاجتماعية والدينية ، والارتقاء بهذا القطاع في المجال الاقتصادي وتوفير اليد العاملة ذات خبرة وكفاءة وتوجيه سياساتها التعليمية في مجال التعليم العالي نحو العالمية .

كما أيضا من خصائص سياسة التعليم العالي التي تجعل منها مرنة في التنفيذ هو تباتها واستقرارها نوعا ما فهي لا تتغير بمجرد تغيير المسئولين إلا نادرا ، فهي ذات صفة مؤسسية ، ومن أهدافها الثبات والوضوح ، فرغم وجود تغيير دائم على مستوى مسئولي هذه السياسة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير هذه السياسة وبقيت ثابتة لسنوات طويلة ، إلا إن تغيرات بسبب تطور البيئة الدولية والداخلية والتي استعدت لضرورة هذه التغيرات ، فهي رغم ثباتها تتميز بالمرونة حيث يمكن تنميتها وفق ظروف لتتكيف مع المستجدات الحاصلة .

ومن أهم شروط مرونة تنفيذ السياسة العامة هي واقعيتها وقابليتها للتطبيق ، فلابد عند صنع هذه السياسة مراعاة واقع المجتمع واحتياجاته ، وإمكانيات الدولة من هياكل وموارد مادية وبشرية للتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة .[1]

لذا تعتبر سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مرونة منها في الجزائر ، لكونها تفسح المجال بشكل اكبر أمام عملية التنفيذ وذلك لاستقلال قطاع التعليم العالي المادي وكذا طبيعة القوانين التي تمنح الجامعات المجال للتسيير بما تتطلبه احتياجاتها ومواردها ، كما أنها أكثر واقعية ودقة في إقرار سياستها .

أما استقلال سياسة التعليم العالي عن النظام السياسي قد لا تكون استقلالية كاملة ، وتختلف درجتها من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى أخر ، فالجزائر تعاني من عدم استقلال سياسة التعليم العالي عن النظام السياسي في العديد من الأسباب ومن أهمها الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي في الجامعات ، تعتبر مؤسسات ذات طابع عمومي غير منتجة ، وغياب القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي كذلك يقلل من استقلالية هذه المؤسسات ، وطبيعة النظام السياسي الجزائري المنغلق وتركز السلطات في

1 نفس المرجع ، ص 29 .

جهة واحدة وعدم تطبيق الديمقراطية في العديد من المجالات والتي سمحت لنظام السياسي بالسيطرة على كل مجالات السياسة العامة أنتجت عدم استقلالية سياسة التعليم العالي عنه ، [1] وهذا على عكس ما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية فالجامعات فيها تتميز باستقلال كبير نظرا لتجميد وتخفيض الإنفاق الحكومي على القطاع واعتباره قطاع منتج ذو استقلال مالي ، وأيضا وجود العديد من الجامعات الخاصة الربحية ، ومن جهة أخرى تعمل الحكومة الأمريكية على تدعيم الطلاب والجامعات بمنح قروض تعليمية لهم.

ويوجد وجه أخر من أوجه الاستقلال سياسة التعليم العالي على النظام السياسي المتمثلة في حرية تسيير كل جامعة لمختلف كلياتها ومعاهدها وتخصصاتها حسب احتياجاتها في إطار عام تحدده سياسة التعليم العالي أي الحرية في تنفيذ سياسة التعليم العالي مع مراعاة القوانين العامة .[2]

✓المطلب الثالث : اثر التحولات السياسية على تنفيذ سياسة التعليم العالي

من الطبيعي إن كل دولة تعيش تحولات سياسية كل فترة سواء كانت على مستوى النظام السياسي أو على مستوى صناع القرار أي تحول الأشخاص والتداول على السلطة ، ولهذه التحولات أثار على السياسة العامة وكل فروعها كسياسة التعليمية وعلى عملية تنفيذها ، وتختلف هذه التحولات وأثارها من دولة لأخرى ، فالجزائر كدولة عاشت العديد من الأحداث السياسية التي أثرت على مختلف مجالاتها وطرق تنفيذ السياسة العامة ، فقبل الاستقلال كانت تعاني من التبعية الفرنسية في مجال التعليم العالي واغلب

1 فروجة سرير ، "واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر" ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية** ، العدد 02 ، المجلد 01 ، 15 جوان 2015 ، ص 205 .

2 Daniel .p Moynihan , the politics of higher edicuation , american higher education : toword an uncirtion future , Vol 104 ,No 01 , , winter 1975 , P 129 . 130 .

مؤسساتها وقوانينها هي نتاج فرنسي وبالتالي طرق تطبيق هذه القوانين كذلك ، فهي تركت لها تركة استعمارية في ميدان التعليم العالي حددت أهداف ومبادئ وطرق تنفيذ سياساتها التعليمية ، إلى أن استقلت الجزائر من الاستعمار الفرنسي وعملت على محو مخلفاته بمحاولة جزأرة سياسة التعليم العالي وتبديل كل ما هو فرنسي بجزائري بعد أن أخذت مساعدات من دول عربية شقيقة للنهوض بهذا القطاع ، وذلك لتأكيد الهوية الجزائرية فهذه التحولات السياسية كان لها الأثر المباشر على سياسة التعليم العالي فقد حاولت الدولة الجديدة ترسيخ اللغة العربية في شتى المجالات والمستويات التعليمية [1] ، فلتتوالى بعدها مجموعة من التغيرات السياسية على مستوى صناع القرار والتي أنتجت مجموعة من البرامج الإصلاحية الهادفة لترقية وتطوير هذا القطاع ، وتميل كلها إلى إثبات وجود الدولة الجزائرية وبناء مؤسساتها وتأكيد الهوية الوطنية وهذا راجع لشخصية صانع القرار الرئيس هواري بومدين الذي غير من كل طرق تنفيذ السياسة العامة فتركيز السلطات في شخصه ساعده على ذلك وهدف إلى بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب .[2]

أما في نهاية السبعينات وفترة الثمانينات وتغير الرئيس الجزائري أيضا شهدت البلاد مجموعة إصلاحات في مجال التعليم العالي وسياساته وكانت عبارة عن مجموعة مخططات لتنظيم الجامعات واعتماد سياسة تنفيذية جديدة تقوم على إعادة هيكلة الجامعات .

إلا أن حدثت التحولات الكبرى في النظام الدولي وانعكست على النظام السياسي وأدت إلى ضرورة انفتاحه على العالم ، ووجوب إعادة النظر في سياسة التعليم العالي وطرق تنفيذها وإصلاحها لتواكب العولمة والحداثة والتطور الحادث في العالم ، ومراعاة ضرورة إدخال التكنولوجيا ونظم المعلومات في عملية صنع وتنفيذ سياسة التعليم العالي وبرامجها ، إلا أن وصول التطور والتقدم بالجامعات في أوروبا إلى تنبني نظام جديد LMD يعمل على

1 نزيهة عمران ، مرجع سابق ، ص 92 .93 . 94 .

2 عبدالنور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، بط ، قسنطينة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص 91 .

تسهيل سير وتنفيذ سياسة التعليم العالي وقامت الجزائر بتبنيه وإدخال بعض التعديلات والإصلاحات عليه لما بلائم بيئتها ومتطلباتها .[1]

أما أثار التحولات السياسية على تنفيذ سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ منذ تغير نظام الحكم من الملكي إلى الفدرالي حيث زاد الاهتمام بالتعليم العالي وعملت الحكومة الفدرالية على زيادة عدد الجامعات وتوسع التخصصات ومنح الأراضي لكل الولايات بغرض الاستثمار وبناء كليات ومعاهد ورفع قيمة التدعيم الحكومي في الفترة التي ارتقى فيها الاقتصاد وظهور الليبرالية ، أما بعد نهاية الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم زاد الاهتمام بتطوير نظام التعليم العالي مع ظهور العولمة فربطت الولايات المتحدة الأمريكية التعليم العالي بالانترنت في المقام الأول بالكليات المؤهلة لتصبح رائدة في التعليم عبر الانترنت واستخدمتها في كليات المجتمع لتوفير الوصول إلى الطلبة غير التقليديين والعاملين .[2]

أما بعد أحداث 11 سبتمبر لجأت الحكومة الأمريكية إلى عكس الأحداث على سياسة التعليم العالي حيث تمت عسكرة القطاع ، كما جادلت الحكومة الجامعات حول تعليم الدفاع الوطني ومبادرة الابتكار التي تكسب الحرب على الإرهاب يقينا منها أن كل طالب يمكن أن يكون جندي في الحرب على الإرهاب وان الجامعات يجب أن تفعل كل ما في وسعها لضمان ذلك ، وحضيت هذه الفكرة بتأييد من قبل الليبراليين والمحافظين على حد سواء .[3]

أما في ظل إدارة اوباما زاد تمويل مساعدة الطلاب بشكل كبير وتوسع كبير في ائتمانات ضرائب التعليم وظهور إصلاحات أنهت برنامج الإقراض الفدرالي فقد استخدم الرئيس اوباما الأوامر التنفيذية لجعل خطط تسديد القروض قائمة على الدخل أكثر ، كما شددت

1 Sandy Baum , Douglas N Harris , Andrew Kelly and Ted Mitchell , A principled Federal Role in higher education , URBAN INSTITUTE , Education policy program , September 2017 , P 02 .03 .

2 Frank Fernandez ,Remaking college : The changing ecology of higher education by kirst and stevens , American journal of education , Vol 122 , No 01 , November 2015 , P162 .163 .

3 Henry A . Goux , The politics of higher education and The militarized academy after 09 / 11 , Journal of comporative , No 29 , 2009 , P 105 .

الحكومة الجديدة على مراقبة التعليم العالي ومؤسساته ، مع وضع مجموعة برامج لتكوين والتمهين واجهت معارضة كبيرة من الكونجرس والمحاكم في عهد اوباما ، إلا أن بعد التحولات السياسية وتولي ترامب الرئاسة أظهرت إدارته والكونجرس الجمهوري الجديد القليل من اهتمام بمتابعة جدول الأعمال التنظيمي للإدارة السابقة واظهر الجمهوريون اهتماما بإيجاد طرق للقطاع الخاص لكي تلعب دورا اكبر في المساعدة المالية للطلاب فقد كان الاختلاف بين إدارتي ترامب و اوباما كبير و متجذرا ومختلف الايديولوجية والسياسة .

إن للتحولات السياسية اثر كبير على تنفيذ السياسة العامة وعلى إعدادها بصفة عامة فهذا التغيير أو التحول الذي يحدث ينعكس بصفة مباشرة عليها وذلك بسبب وعي القادة سواء في الجزائر أو الولايات المتحدة الأمريكية ، أن السياسات العامة الأكثر فاعلية في التنفيذ تستند إلى تعريف واضح للمشكلة وتقييم قائم على الأدلة التي من المرجح ان تنتج أكثر الحلول كفاءة ومرونة ، مع حسبان المقايضات المحتملة والعواقب غير المقصودة للتنفيذ .[1]

✓المطلب الرابع : فواعل وهياكل صنع وتنفيذ سياسة التعليم العالي

قبل التطرق إلى فواعل صنع سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية نشير إلى أن الجزائر دولة رئاسية جمهورية ذات نظام تعليم عالي وطني شديد المركزية على خلاف نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فنظام القائم فيها فدرالي لا مركزي يعطي مساحة حرية كبيرة لكل ولاية من ولاياتها في تسيير وتقييم نظام تعليمها العالي ، فالجزائر يتم تنفيذ السياسات فيها في إطار مغلق فهي تحكمها تاريخيا رئاسة قوية تقرر فيها سياسات في إطار الصندوق الأسود خاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسات الوطنية شديدة الحساسية مثل إعادة هيكلة الجامعة وإصلاح التعليم العالي لتصبح هذه القوانين المنصوص عليها في الجريدة الرسمية ، وتوضع في المخطط التوجيهي لوزارة التعليم العالي لوضعها في حيز التنفيذ ، ويتم تنفيذها من قبل البيروقراطيين والجهات الرسمية الفاعلة في تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر هي السلطة التنفيذية

1 Sandy Baum , Douglas N Harris , Andrew Kelly and Ted Mitchell , Op.Cit , P03 . 04 .

والتي تتدخل عمليا في صنع السياسات وتنفيذها ، والسلطة التشريعية من خلال لجنة التعليم العالي في البرلمان التي تعمل مع وزارة التعليم العالي في قضايا التعليم العالي وإدارته ، والفاعلين الإداريين على مستوى الوزارة بالإضافة إلى عمدا الجامعات الذين يشكلون فرع استشاري في الوزارة ،[1] أما الفواعل الرسمية في تنفيذ سياسة التعليم العالي على المستوى الأمريكي لا تختلف عن الجزائر فالسلطة التشريعية تعمل على تحديد الإطار القانوني الذي تعمل في إطاره مؤسسات التعليم العالي والسلطة التنفيذية التي تعمل على تطبيق هذه القوانين ولها دور موسع من حيث التقييم والتقويم ، فأنظمة التمويل والتي تحدد كيف يتم تخصيص الموارد وتنسيقها لضمان تماسك السياسات على المستوى الوطني وكذا الإداريين الذين يسهرون على التطبيق العملي لهذه السياسات وضمان استمراريتها خارج العملية السياسية ، وكذا دور الجامعات في تنفيذ هذه السياسات باعتبارها فاعل مهم في التنفيذ لما لها حرية واستقلالية مالية .[2]

في الجزائر هناك العديد من الهيئات الاستشارية التي تعمل تحت إشراف الوزير الأعلى مباشرة كمجلس الأخلاقيات الأكاديمية ولجنة الاعتماد الوطنية ، المجلس العلمي الوطني والمجلس الوطني لتقييم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا كل هذه اللجان يكون لها دور ولو جزئيا في عملية التنفيذ .[3]

أما الفاعلين غير الرسميين هم لاعبون سياسيون لا يملكون سلطة صريحة لوضع سياسات وتنفيذها ، ولكن يكون لها رأي في هذه العمليات ومن بين هذه الفواعل في الجزائر قوتان رئيسيتان يتصارعان منذ فترة خاصة النخب العربية والفرنكفونية والنقابيين واتحادات الطلبة فتنشط هذه النقابات والاتحادات في كثير من الأحيان في قيادة الاحتجاجات وإغلاق الجامعات ومن بينها وأهمها UNEA و UGEL وكذا المجلس الوطني

1 Ahmed Abdelhakim Hachelaf , " Two Needs with One Deed : The Apprenticeship of Mentorship successful implementation of the LMD Higher Education Reform in Algeria" , Master's Project Paper , Maxwell school , syracus university , Spring 2019 , P 17 .

2 Peter scott , policy process in higher education , Research GOTE , chapter : november 2017 , P 03 . 04 .

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمانة العامة للحكومة ، (مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23 أوت 2003) ، يحدد مهام الجامعة وقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية** عدد 51 ، الصادرة في 24 أوت 2003 . ص 06 . 07 ,

الجزائري لمعلمي التعليم العالي لما لهم قوة وتأثير على تنفيذ سياسة التعليم العالي ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالفواعل غير الرسمية متعددة منها النقابات والهيئات ورجال الأعمال وأصحاب الجامعات الخاصة وكذا النخب والشركات العابرة للحدود والبنك الدولي لما يقدمه من قروض لهذا القطاع ، وكذلك الجمعيات والمتبرعين والخريجين ، فا نظام التعليم العالي في الجزائر هو قطاع عام يكاد يخلو من هذه الجمعيات والمتبرعين فهناك حالات نادرة التي يمكن أن تكون فيها التبرعات مقبولة وفي تلك الحالة لا يلعب المانحون الأدوار التي يلعبونها في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما لا توجد جمعيات للخريجين وتختلف الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة التعليم العالي عن الجزائر حتى في طبيعة مؤسسات التعليم العالي وذلك في طريقة إدارتها .

❖ المبحث الثاني : تطور عملية تنفيذ سياسة التعليم العالي

إن مقومات كل من الحكومتين الجزائرية و الأمريكية لها دور الأساسي في تحديد مدى تطور سياسة التعليم العالي

✓المطلب الأول : الكفاءة والفاعلية في عملية التنفيذ

يقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة ، في حين يقصد بالفاعلية القدرة على خفض مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة والتي تقاس بين نتائج والموارد المستخدمة .[1]

التطورات والتحديثات التكنولوجية الحاصلة في العالم تسير الجامعات وسياسة التعليم العالي على التطور والتوجه نحو قياس مدى كفاءة وفاعلية سياساتها لمواكبة

1 عبد المليك مزهودة ، "الأداء بين الكفاءة والفاعلية ومفهوم التقييم "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، المجلد 01 ، نوفمبر 2011 ، ص 87.

التطور هذا ، فقد حضي قياس الفاعلية والكفاءة في العملية التعليمية الجامعية اهتماما كبيرا مؤخرا بها وبكل جوانبها ، ومن جوانبها الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي فالنظام التعليمي يمثل تنفيذ سياسة التعليم العالي على ارض الواقع ويقصد بكفاءاته الداخلية مدى قدرة النظام التعليمي الداخلي على القيام بالأدوار المتوقعة منه ومدى تحقيقه لأهدافه في حدود إمكانياته ،[1] وفي هذا الجانب نرى أن هناك اختلاف وتباين بين كفاءة وفاعلية سياسة التعليم العالي في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ، فسياسة التعليم العالي في الجزائر تقوم على نظام القطاع العام وتعتبر ميزانيتها كليا من الحكومة أي تسير على إعانتها ومركزية إدارية واستقلالية محدودة على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تتعامل مع قطاع التعليم العالي كالشركات التجارية التي تحقق لها ربحا وعائدا وتعمل جاهدة على تخفيض نسبة الإنفاق وزيادة الإنتاج ، إلا أن الجزائر تعمل على هذه المقاييس كثيرا .

إما الجانب الثاني لكفاءة وفاعلية التنفيذ ينعكس على الإطار الخارجي أي مخرجات سياسة التعليم العالي وذلك من خلال قياس مدى تطابق مواصفات الخريجين مع متطلبات سوق العمل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس كفاءتهم على تنمية المجتمع وتطوره وهذا ما تعطيه سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من أهمية ويعتبر من أهم أهدافها ، أما الجزائر فا بالرغم من اهتمامها بهذا الجانب إلا أنها ما زالت تعجز عن تحقيق هذا القدر المطلوب من الكفاءة والفاعلية في التنفيذ وبالتالي انعكاسها على المجتمع الخارجي ، فهي لا تحقق الكفاءة والفاعلية من خلال الكمية فعدد الخريجين يشكل فائض بالنسبة لمتطلبات سوق العمل مما رفع من نسبة البطالة ، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على امتصاص البطالة والاستفادة من الخريجين عن

1 محمد بن لباد وبن عيسى إبراهيم ، "الكفاءة التعليمية بين متطلبات الواقع ومؤشرات القياس" ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 04 ، المجلد 04 ، ديسمبر 2014 ، ص 90 .

طريق دمجهم في مختلف الوظائف ، أما من خلال نوعية الطلاب فمقومات الجامعة الأمريكية التي تفوق الجامعات الجزائرية تجعل من طلابها وخريجيها أكثر كفاءة وفاعلية [1] .

✓المطلب الثاني : تطبيق الجودة في التنفيذ

تؤدي العديد من العوامل على المستوى الدولي حاليا إلى التغيير في التعليم العالي وسياسته وتشمل هذه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فان ابرز العوامل السياسية الدافعة للتغيير تشمل الحكومة وصولا للطلاب الخريجين الذين ينتجهم التعليم العالي يتم تقييمهم في سوق العمل ، فمفهوم الجودة في التعليم العالي وتنفيذ سياساته يشكل محل تنازع منهم من يراه بمنظور اقتصادي كأصحاب المصالح والجامعات الخاصة وآخرون من منظور اجتماعي أكثر .[2]

فالجزائر بالرغم من مشاكل وعقبات قطاع التعليم العالي وأنظمته إلا أنها قامت بخطوات نحو تبني وتطبيق الجودة في سياسة التعليم العالي وذلك من خلال مجموعة قوانين وتشريعات من بينها القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 2008 والذي جاء بقرار إنشاء هيئة استشارية سميت " الندوة الوطنية للجامعات " وهيئات جهوية للتقييم والتنسيق حول نشاطات التعليم العالي وتطبيق سياسته الوطنية ، كما قامت بتبني فكرة تأطير الأساتذة والباحثين من خلال الندوات والملتقيات الوطنية والدولية وذلك كآلية لتحقيق تطبيق الجودة عند تنفيذ سياسة التعليم العالي ، [3] وكذا سعت إلى ربط الجامعات الوطنية بالخارج بمراكز البحثية المختلفة من اجل الاستفادة ونقل التكنولوجيا والخبرات

1 Brett . A Powell , Diane Suitt Gilleland .L corolyn perason ,Expenditures ,Efficiency , and Effectiveness in U.S undergraduate higher education : A national benchmark Model , The Journal of Higher Education , Vol x , No x , 2011, P02 .

2 Kim o'mohany thomas . N Gorovan , implementing a quality management from ework in a higher education ornisation ,Emerald group publishing limited , Vol 20 , No 02 , 2012 , P185 .186.

3 محمد الكر ، "القيادة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر -03- ، 2014 ، ص 252 . 253 .

الدولية ، نظام ل م د في حد ذاته طبق في الجزائر لضمان جودة التعليم العالي الجزائري ومواكبته لأغلب دول العالم المتقدم التي اعتمدته ، ذلك من خلال تقليص سنوات الدراسة ومدة الحصول على شهادات بفرض تخفيض الإنفاق والاستفادة من مرحلة الشباب في ميدان العمل والإنتاج ، وتحقيق استقلالية الطالب وإدراجه كشريك نشط في العملية التكوينية وتحقيق التوعية التربوية من خلال تطبيق أنظمة الجودة .[1]

في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر ضمان الجودة في التعليم العالي ظاهرة وانشغال رئيسي لان ضمان الجودة هو ممارسة عالمية تنطوي على نماذج وأساليب وعمليات مماثلة ومقاومة كبيرة لضمان الجودة من قبل أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ سياسة التعليم العالي ، فقد تنوعت وجهات النظر فيما يتعلق بشكل الجودة في التعليم العالي بين كونها عملية تقنية تظهر في عملية التنفيذ فقط أما العملية السياسية تبدأ مع بداية صنع سياسة التعليم العالي ، فنتيجة لضغوطات تجاه المطابقة الأكاديمية مع معايير الجودة العالمية والتوزيع غير المتكافئ للسلطة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية والميل لاستبعاد أعضاء هيئة التدريس العاديين من عملية تنفيذ الجودة في سياسة التعليم العالي ، فتحقيق الجودة في تنفيذ السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في انتقائية قبول الأساتذة والطلبة ومنح البحث العلمي ومتطلباته التعليمية والبيئة المناسبة والموارد الكافية لتحقيقها وتحقيق أهدافها وضمان نتائج تعلم الطلاب ومشاركتهم في عملية التنفيذ ،[2] فتنفيذ الجودة من الناحية النظرية للولايات المتحدة الأمريكية على الأقل يمكن أن تكون لها فوائد محتملة فيما يتعلق بتحديد الاختيارات المتاحة إما مؤسسات التعليم العالي من اجل الاستجابة لضغوطات الخارجية المتزايدة والمحافظة على مستوى ومكانة جامعاتها عالميا .[3]

1 نزيهة عمران ، مرجع سابق ، ص 177 .

2 Michael Skalink , Quality Assurance in higher education as a political process , World wide universities network initative ideas and universities , 29 may 2009 , P09.10.

3 Maria. J.rosa , Cloidia .S sarrico , Alberto Amoral , Implementing quality management systems in higher education institutions , CIPES (centre for research in higher education policies) , 28 jan 2012 ,P 129.130.

فمن خلال ما سبق نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تطبيق الجودة في تنفيذ سياساتها التعليمية بصورة أكثر دقة وكفاءة وفاعلية من الجزائر وذلك بفضل مقوماتها وبيئتها التي سنحت لها في تحقيق ذلك وكذا علاقة جامعاتها ومكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم ، ومكتسباتها القبلية ومواردها المالية ، إلا أن الجزائر أيضا تبذل مجهود لمحاولة مواكبة هذه التطورات وتحقيق الجودة ، فمعايير الجودة لا تختلف من دولة إلى أخرى بل هي تعتبر موحدة بين مختلف دول العالم منها معايير كي واس البريطانية ARWU وتصنيف يبومتركس الاسباني ، وتصنيف ذاي اوس الذي تنشره مجلة تايمز الأمريكية .

✓المطلب الثالث : استخدام نظم المعلومات في عملية التنفيذ

إن نظم المعلومات هو نظام الذي تكون مهمته تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها صناع القرار وفئات أخرى وكذا الإدارة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والتنفيذ والرقابة .

نظرا لأهمية استخدام نظم المعلومات قامت الجزائر رغبة منها في مواكبة التطورات الدولية بإدخال نظم المعلومات على العديد من مجالات سياسة التعليم العالي من بينها في تنفيذ سياسات قبول الطلبة عن طريق التسجيل الالكتروني والاطلاع على شروط القبول والوثائق المطلوبة والتنقل بين الجامعات وتقديم طلبات الالتحاق بالدراسات العليا ومعرفة التخصصات المتاحة وخرائط الجامعات وكذلك علامات الطالب ونتائجه الأكاديمية فكل هذه التسهيلات المقدمة للطلاب تفيد الإدارة أيضا وتسهل عليها تنفيذ السياسات و النظم التعليمية والتقليل من الطرق التقليدية ، وغير ذلك استعملت نظم المعلومات في المكتبات حيث يقوم بإدارة شؤون المكتبة الجامعية وفتح الأبواب الالكترونية للاستعلام أمام الأساتذة والطلبة والباحثين وحتى الإداريين ويمكنهم من الاستفادة من منشورات المؤتمرات والندوات العلمية والتعليمية كما عملت على إعداد مواقع خاصة بكل جامعة تسهل التواصل بين الإدارة المركزية ومختلف هذه الجامعات وبين المستفيدين والدارسين في

مختلف أنحاء العالم وذلك لتحقيق أهم أهداف نظام ل م د وسياسته عن طريق تسهيل حركة الأساتذة والطلاب والباحثين .[1]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك الكثير من النقاشات حول فوائد وتكاليف الاستثمار في نظم المعلومات في التعليم العالي ، ليحدد المجلس الأمريكي للتعليم أن جميع زوايا التعليم العالي له مكونا تكنولوجيا للتعليم العالي سواء في دور تشغيلي أو كمصدر للمعلومات الحيوية أو كوسيلة للفهم الجيد للسياسات التعليمية ومؤسساتها معتقدا انه لا بد من إدراج نظم المعلومات والتقدم في الأساليب التكنولوجيا و الإنتاجية والإدارية لمواكبة التعليم العالي على المستوى الدولي والأوروبي خاصة .

فنظرة الولايات المتحدة الأمريكية لنظم المعلومات وأهميتها تعتبر اكبر واشمل وأدق من نظرة الجزائر ، فهي ترى أن القيمة الحقيقة لتكنولوجيا المعلومات تكمن في اتخاذ قرار استراتيجي واضح يسهل عملية تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي مثل توافر وأداء نظم المعلومات من مستوى أقسام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات إلى المستويات التنفيذية للجامعات ، فهي تتجاوز المستوى الذي حققته الجزائر في استخدام هذه النظم بمراحل طويلة وفترة زمنية طويلة ، ولكن على الرغم من وجود استثمارات كبيرة في نظم المعلومات إلا أن في بعض الأحيان لا تستطيع الجامعات الوصول إلى المستوى الذي تريده وتحديد التكاليف المرتبطة بهذه الاستثمارات المرتفعة ، فنجد غالبا منطقة معتمة بين الفوائد والنتائج التي في بعض الأحيان لا يتم رؤيتها .[2]

[1] انتصار دلهوم ، " النظم الآلية للمعلومات ودورها في تحسين الأداء في الجامعة الجزائرية " ، أطروحة الدكتوراه ، معهد علم المكتبات والتوثيق ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -02- ، 2016 ، ص 145. 146 .

2 Blerta Albazi Choushi , Higher education information systems : An overview of the latest trends and issues , research GOTE , conference 08 annual international metting of Alb-science institute , August 2013 , P03 .

❖ المبحث الثالث : سير التنفيذ على مستوى الجامعات في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

✓المطلب الأول : تصميم وتنفيذ المناهج التعليمية

المنهج هو مجموعة أنشطة وفعاليات وإجراءات مخطط لها وغير مخطط لها وتعمل من اجل تحقيق مخرجات مستهدفة ، فهو خطة شاملة ومتكاملة .[1]

أما بالنسبة للمناهج التعليمية للجامعات فهي برامج ومحاور تعليمية تحتوي على العديد من الأنشطة ، ولإعداد هذه المناهج توجد عدة اعتبارات وطرق وتختلف من دولة لأخرى ومن جامعة لأخرى ، ففي الجزائر المناهج التعليمية للجامعة تتكون من مجموعة مقاييس مقسمة على وحدات تعليمية تختلف في رصيدها وحجمها الساعي وفي هدفها ، وقد تكون هذه المقاييس تدرس عن طريق أعمال موجهة او أعمال تطبيقية ، محاضرات ، ملتقيات ، مشاريع ، تربصات ، وهذه المناهج موحدة في كل الجامعات الجزائرية .

يختلف تصميم المناهج في الجامعات الأمريكية عن الجزائرية اختلافا كبيرا في عدة نقاط من أهمها الاستقلالية ففي الجامعة الأمريكية الأستاذ هو من يقوم بتصميم وتنفيذ المناهج بناءا على خبراته ومكتسباته ومستوى طلابه مما يجعله يتكيف مع البيئة الجامعية ، غير أن الحكومة الجزائرية لا تمنح الأستاذ هذا القدر من الاستقلالية ففي الجامعة الأمريكية الأستاذ هو من يقوم بتصميم وتنفيذ المناهج بناءا على خبراته ومكتسباته ومستوى طلابه مما يجعله يتكيف مع البيئة الجامعية ، غير أن الحكومة الجزائرية لا تمنح الأستاذ هذا القدر من الاستقلالية ففيها يتم النقل الحرفي للمقررات وبرامج المواد من بعض مقررات الدول المتطورة خاصة الفرنسية مما يجعلها غير متكافئة مع متطلبات

1 وهيبة مقدم ، تقويم الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية : الحاجة الى تجديد المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر"، ملتقى علمي وطني بجامعة زيان عاشور بالجلفة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 20/19 ماي 2010 ، ص 08. 09 .

الجامعة الجزائرية وأساتذتها وطلبتها وتمثل لهم غموض وعدم وضوح في تفاصيل محاورها فهي تقدم لهم على شكل حقائب وزارية يحدد فيها المحاور الأساسية الواجب تدريسها خلال السنة ويبقى الأستاذ والطالب محشورين في إطارها ،[1] أما في الولايات المتحدة الأمريكية مساحة الاستقلالية والحرية تجعل من المناهج التعليمية وتصميمها وتنفيذها أكثر مرونة وفعالية فسياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بنشر المعرفة ودراسة القيم وتوضيحها عن طريق مؤسسات التعليم العالي فهي تعتبر مجتمع مكرس للطالب شرط أن تتمتع هذه المناهج بالنزاهة العلمية وتتماشى مع معايير الجودة والاعتماد وان تلتزم بجميع القوانين واللوائح الحكومية المعمول بها ، وأن لا تخرج هذه البرامج عن السياسات القائمة لدى الهيئات والأقاليمية و بين المؤسسات فكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية لديها بيان المهمة والأهداف ذات الصلة التي تضعه ويوافق عليه مجلس إدارتها والتي تحدد من خلاله أهدافها في سياق سياسة التعليم العالي ، وهذا ما لا نجده في الجزائر فسياسة التعليم العالي فيها تقوم على مبدأ المركزية المشددة والتي لا تمنح للجامعات وهيئاتها التدريسية ذلك المتسع الكبير لتنفيذ هذه السياسات بل تقيدهم بأطر وبرامج مركزية موحدة مما جعل هذه البرامج تأثر على الجامعات ومردوديتها بشكل سلبي لتركز الجامعات على الكم والاهتمام بإنهاء تدريس المناهج في الحجم الساعي المقرر لها من طرف الوزارة و تهمل جانب الجودة ، فهذه الأساليب تمنع الأساتذة من تطوير وتحسين مستواهم ومستوى مخرجات الجامعة ككل .

[1] مرجع سابق ، ص 10.

✓ المطلب الثاني : التسيير البيداغوجي للجامعات (شروط *القبول/التقييم*)

شروط القبول :

الجزائر لن تحدد شروط للقبول في جامعاتها فقد اكتفت بمادة قانونية توضح ذلك (المادة 09 من القانون 08-06 : " يسمح الالتحاق بالطور الأول للمترشحين الحاملين لشهادة البكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها ") ، لتحدد طريقة التنظيم في المادة 13 من نفس القانون لتترك فيها المساحة للوزير في اختيار شروط آخري للالتحاق سنويا " ينظم الالتحاق بالطور الأول والثاني عن طريق مسابقة على أساس الشهادات و /أو على أساس الاختبارات وفق شروط يحددها سنويا الوزير المكلف بالتعليم العالي "، مع توجيه المترشحين للالتحاق بالطور الأول بين مختلف الميادين على أساس الرغبات المعبر عنها والنتائج المتحصل عليها في المسابقات وحسب الأماكن البيداغوجية المتوفرة .[1]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن شروط القبول بعد البكالوريا تختلف من جامعة ومؤسسة لأخرى وذلك بسبب النظام الفدرالي السائر فيها ومع ذلك هناك عدد من المتطلبات المشتركة بين جميع المؤسسات والتي تختلف تفاصيلها فقط ، أما ما تشترك فيه هو درجات المتحصل عليها في البكالوريا وهذا مطابق للشروط المطروحة في الجزائر ، وتختلف عنها أيضا في فكرة التسجيل الأولي فطلاب الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية يقدمون طلبات الالتحاق إلى إحدى الجامعات حتى قبل تحصلهم على البكالوريا لتتيح الفرصة للجامعات طلب تقارير عنهم من المدارس الثانوية ، كما تشترط اللغة الانجليزية والتمكن منها بدرجة كبيرة بالنسبة للطلبة الأجانب ، أما الاختبارات والامتحانات الأولية للقبول فهي مطلب لأغلب الجامعات الأمريكية فمن خلالها تقيم اللغة الانجليزية وكذا قدرة الطالب على التحليل والفهم والتحدث وهذه الخطوة اكتفت الجزائر فيها إلى دراسة الملفات

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، (قانون 08-06 يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 ، المؤرخ في 23 فبراير 2008)، والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، الجريدة الرسمية عدد 10 ، الصادرة 27 فبراير 2008 ، ص 38.

وفقط إلا في بعض المدارس العلي ، أما بخصوص الجانب المالي فعند التقدم لإحدى الجامعات يجب أن يحدد وضع الطالب المالي كشرط لأخذ بعين الاعتبار أي المنح الدراسية تناسب وضعه في خيارات القبول الخاصة بها بينما التعليم العالي في الجزائر يقتصر على دفع حقوق تسجيل رمزية فقط ولا بفرق بين الأوضاع المالية للطلاب .

التقييم :

المناهج التعليمية للتعليم العالي في الجزائر تتكون من مجموعة وحدات تعليمية وكل وحدة يندرج فيها مادة أو أكثر وتقدم وفق أشكال متعددة من التدريس كدروس وأعمال موجهة وأعمال تطبيقية ، محاضرات ، ملتقيات ، مشاريع ، تربصات .... ، وقد تكون الوحدة التعليمية إجبارية أو اختيارية (المادة 05 من قانون 08-06) ولكل وحدة والمواد المكونة لها رصيد ومعامل وتقيم بعلامة ، وتقاس هذه الوحدات والمواد المشكلة لها بأرصدة حسب حجمها الساعي للسداسي وحسب حجم النشاطات التي يقوم بها الطالب من تقارير ومذكرة وعمل شخصي وتربص ، [1] ويقوم كل أستاذ بتقييم الطالب ووضع العلامات له على حسب أعماله ونشاطه وغيابه حسب السلم التنقيطي المعتمد في الجزائر المحدد بعلامة قصوى 20 ، حيث يقوم الأستاذ حسب تقديره بتوزيع هذه النقاط على الأعمال ، وتكون الوحدات التعليمية على ثلاثة أنواع أساسية تشكل 60 % من الأرصدة وأخرى منهجية ب 30 %من أرصدة السداسي ووحدات تعليمية استكشافية و /أو عرضية وتمثل 10 % من أرصدة السداسي ، توضع العلامات بعد تنظيم امتحانات في كل نهاية سداسي.

تقوم عملية التقويم في الجامعات الأمريكية على قياس مدى تعلم الطلبة وتحصيلهم لمعرفة ما إذا حققوا أهداف التعليمية التي تتفق مع برنامج دراستهم ومستوى درجاتهم وهل المؤسسة التعليمية التي يندرجون تحتها هل تمكنت من الوصول إلى رسالتها أهدافها التي سكرتها في بيان أهدافها ومهامها ، والتوقعات المرجوة من سياسة التعليم

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،قرار رقم 712 المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر ، (الجزائر 03 نوفمبر 2011) ،ص 02 .

العالي ، [1] ومن ناحية أخرى الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية تسير بنظام السداسيات كالجزائر وهذا ما أتى به نظام LMD وفي نهاية كل سداسي هناك اختبارات تقييمية للطلاب ، لكن تختلف الجزائر عن الولايات المتحدة الأمريكية أولا في نظام الدرجات أو التنقيط فهي تعتمد –الولايات المتحدة الأمريكية – على نظام درجات رقمي حرفي يبدأ من A كأعلى علامة أو درجة إلى غاية F وهي موازية للصفر ، وفي نهاية السداسي تقسم الدرجات لتعطي درجة تراكمية ، إلا أن قوة التقديرات وضعفها يختلف باختلاف الجامعات وهذا راجع للحرية التي منحتها سياسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية للجامعات وأعطت الحرية للأستاذ باختيار الطرق المناسبة لتقييم طلبته فالمهم في سياسة التعليم العالي الأمريكية هو مخرجات الطلاب ومدى تحقيقهم للأهداف المرجوة منهم واستيعابهم للبرامج التعليمية ، ومنه نرى أنه هناك اختلاف كبير بين التقييم في كل من الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأسباب والأهداف و الطرق المتبعة وبين الجزائر التي تميزت بالجمود والتقييد في طرق تقييمها على مستوى الجامعات .[2]

✓ المطلب الثالث : تنفيذ التعاون الوطني والدولي

من أهم الأهداف التي جاء بها نظام LMD هو تسهيل حركية الطلاب والباحثين والأساتذة بين الجامعات والدول ، وسد الفجوة بين الدراسات النظرية والتطبيقية سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، وذلك للاستفادة من النشاطات العلمية المختلفة وترقية وتنشيط البحث العلمي ، فالجزائر وبعد تطبيقها لنظام LMD وجهت أهدافها نحو الدعوة إلى ربط العلاقات والمصالح بين الجامعات وبيئتها المحيطة من خلال مجموعة حركات تكوينية وتمهينية كالتربصات وقامت الشراكات الفعالة على المستوى ا لمحلي والجهوي ، وبرم اتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع في مختلف المجالات لفتح

1 MSA (Middle states commission an higher education) , standards for Acereditation and reguirements of Affiliation , Thirteenth edition , USA, 2015 ,P10 .

2 Dennis E , Clayson , "Student Evaluations of teching : Are they related to what students learn ? " , Journal of Marketing education , Vol 31 , No 01 , april 2009 , P 58.

فرص التكوين للطلبة بالمقابل إقامة برامج لرسكلة عمال هذه المؤسسات لترقية نشاطاتهم فيها وزيادة كفاءاتهم وفاعليتهم أما على الصعيد الدولي توجهت الجزائر إلى عقد اتفاقيات تعاون مع جامعات أجنبية مختلفة خاصة الدول الناجحة في مجال التعليم العالي بغرض الاستفادة منها ومن خبراتها فالجامعات الجزائرية تعاني من نقص التكنولوجيات ونظم المعلومات والخبرات بهدف مواكبة التطورات الحادثة في العالم خاصة بعد ظهور العولمة.[1]

ومن بين الجامعات التي أبرمت اتفاقيات وتعاونا وطنية نجد جامعة قالمة التي أبرمت عقود مع خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية وجامعة بومرداس والتي عقدت 27 اتفاق عمل مع مؤسسات اقتصادية وعلمية وطنية ، وعلى الصعيد الدولي للجزائر العديد من الاتفاقيات مع دول متعددة منها تونس سنة 2008 وجامعة الأمم المتحدة في 2013 ومع مفوضية الاتحاد الإفريقي سنة 2004 ، والاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون في مجال العلوم التكنولوجيا سنة 2018 وتعديله وتمديده سنة 2019 وغيرها من الاتفاقيات مع الهند وإيران .[2]

تعتبر الجامعات الأمريكية من أنشط الجامعات في المجال الوطني والدولي فلها العديد من الاتفاقيات والتعاونات على المستويين والتي أثمرت العديد من البحوث العلمية والفوائد على عدة نواحي اقتصادية وعلمية أو ذلك راجع لتطورها وتقدمها وعلاقتها المختلفة بعد نهاية الحرب الباردة وتزعمها للعالم وظهور العولمة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هدف ووجهة لأغلب دول العالم التي تسعى إلى عقد اتفاقيات و تعاونات معها في مختلف المجالات ، أما داخليا فاهتمامها بالتعليم العالي وترقيته ليست بالشيء الجديد ولهذا أعقدت اتفاقيات وشراكات مع مراكز بحثية وعلمية ومؤسسات اقتصادية واجتماعية ومن بين هذه الاتفاقيات و المؤتمرات الشراكة مع المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية عام 200- والتعاون بين جامعة كاتانيا مع ESA-ESOC لاختبار والتحقق من

1 فهيمة ذيب ، مرجع سابق ، ص 118...122.

2 الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نصوص قانونية ، الفصل الأول : اتفاقيات التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، 25 أوت 2020 ، على الساعة 23:56 ، https://www.mesrs.dz/ar/chapitre1

صحة نظام اتصالات محطة الفضاء التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية ، [1] واتفاقيات بين الجامعات كجامعة كاليفورنيا مع جامعة لوس أنجلس وجامعة كولومبيا مع جامعة نيويورك وحتى اتفاقيات بين جامعات في نفس الولاية في نيويورك وهيوستن ، وعلى الصعيد الدولي للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاتفاقيات والشراكات مع جامعات ومؤسسات دولية من بينها مع دول أوروبا ومصر والجزائر ، وكذلك أقامت فروع لجامعاتها في العديد من الدول العربية كدول الخليج ومصر.[2]

1 S . Casale , F Ardita , C Cicero , cooperation betwen ESA-ESOC and the university of cotania for testing and volidation of the 2 nd ESA deep space station communication system , space ops 2006 , conference , Italy , 2006 , P 02 .03 .

2 Fabrizio D' ascenzo , Inter-university cooperation : pracitices from cooperation betwen the sopienza university of rome , canadian and american universities , New york , spinger international publishing switzerland , 2006 , P 84 . 94 . 111 . 131 .

خلاصة الفصل

عند الغوص في تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية نرى أن الهيكل أو الإطار العام لهذه السياسة يندرج في كلاهما تحت ظل نظام LMDإلا أن هناك اختلاف كبير في جزئياته وطرق تنفيذها فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى ومن الدول المتطورة في شتى المجالات نجد أن لها طرق تنفيذ خاصة بها تتماشى مع نظامها الفدرالي وبيئتها المتحضرة فهي تمنح لكل جامعة مساحة كبيرة من الحرية في تحديد مناهجها واختيار طرق تدريسها وسيرها وهذا بعكس الجزائر التي يعتبر نظامها مركزيا إلى درجة كبيرة بحيث كل القرارات تتخذ بشكل مركزي وتعمم على كل مؤسسات التعليم العالي مما يوحد تنفيذها ، وكذلك هناك جانب اختلاف بين هاتين الدولتين فتطور الولايات المتحدة الأمريكية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجيا وحتى العلاقات الدولية هو بمثابة مقومات تجعل من أغلب سياساتها تحقق نتائجها ، أما الجزائر فقد ظهرت أمامها العديد من العقبات في طريق إصلاح التعليم العالي ومازالت إلى الآن تحاول النهوض بالقطاع وتحسين مخرجاته ليتنافس في المجال الدولي .

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة من مفهوم السياسة العامة وتنفيذها المختلف إلى نظام LMD كسياسة تعليمية في إطاره العام والتعرف على الجامعة الجزائرية والأمريكية بمختلف جوانبهم ، لنركز بعدها على محاولة مقارنة سير تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال جزئيات متعددة ، يمكن القول أن السياسة العامة لها أهمية كبيرة تزداد كل يوم مع تزايد تطور الدولة حيث أصبح اليوم الباحثون والسياسيون لا يركزون عليها ككتلة واحدة بل تعدى الاهتمام إلى التركيز على مختلف مراحل صنعها وزواياها وحتى نتائجها وتحليلها وتقييمها ، ومن بين المراحل التي أخذت اهتمام الباحثين ولم تكن تحضا به بهذا القدر من قبل مرحلة التنفيذ بحيث أطلق عليها بعض الباحثون مصطلح الحلقة المفقودة ، فظهر للتنفيذ طرق ونماذج جديدة ومختلفة تم استخدامها والدفاع عنها من قبل أنصارها (كنموذج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى والنموذج المختلط) كل منهم له مبرراته وفواعل بارزة في صنعه ، وهذا الاختلاف في التنفيذ أدى بنا إلى معرفة أن له دور في تحقيق أهداف السياسة العامة ونتائجها فكل أسلوب ينعكس على مخرجات السياسة وكذلك على مدى تأييد المجتمع أو رفضهم لها ، وكذا تغير صانع القرار له تأثير على عملية التنفيذ فليس بالضرورة عند تغير صانع القرار يبقى على نفس السياسة ويستمر في تنفيذها فقد يغيرها جذريا وقد يغير أسلوب تنفيذها فقط ، وذلك وفقا لأسلوبه وتوجهه وطريقة فهمه لهذه السياسة .

وعليه فإن نظام LMD هو احد سياسات التعليم العالي الذي أنتجته الدول الأوروبية وتبنته الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وعملت كل منهما على تكييفه مع أهدافها ومتطلباتها وطبيعة جامعاتها ، وذلك نظرا للاختلاف بين الدولتين بدءا من النظام السياسي والمكانة التي يحتلها التعليم العالي لديه وكذا من خلال الجامعات فكل من الجامعة الأمريكية والجزائرية مقومات وأهداف ومبادئ مختلفة تنعكس وتشكل فارقا عند التنفيذ فمستوى الجامعات الأمريكية من خلال المعدات والهيئات التدريسية والكفاءات والاستخدام المتطور لنظم المعلومات في عملية التنفيذ يجعل منها أكثر تطورا وتقدما عن

الجامعات الجزائرية التي لا زالت إلى اليوم تحاول مواكبة التطور هذا ، فمن خلال هذا نرى أن هناك اختلاف كبير بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ نظام LMD ومن بين هذه الاختلافات تصميم وتنفيذ المناهج التعليمية والذي يعد موحدا في الجزائر ويتم تصميمها على مستوى الوزارة وتنفيذها في الجامعات باستقلالية تكاد تنعدم لدى الهيئات التدريسية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمنح الاستقلالية للأساتذة والجامعات بشكل كبير وواسع جدا مقارنة بالجزائر في تصميم المناهج والتسيير البيداغوجي للجامعات ، أيضا يختلف من جهة أخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون التسيير أكثر مرونة وفاعلية خاصة في تقييم الطلاب إلا أن الجزائر أيضا من خلال قوانينها وأنظمتها عملت على زيادة فاعلية تقييم الطلاب من خلال وضع الإطار العام للتنقيط وترك تصميم التفاصيل للأستاذ وكذلك عملت على زيادة مرونة عملية قبول الطلاب في الجامعات بتقليل شروط القبول لتبقي على مقياس النتائج المحصل عليها في البكالوريا كعامل أساسي ، كما لا يمكن إغفال التطرق للانعكاسات الدولية لتنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الجزائر تعتبر قليلة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت رائدة في هذا المجال وتحتل مراتب عليا في تقديم المنح والشراكات والتعاون الوطني بين مختلف ولاياتها وجامعاتها وقطاعاتها ودوليا بين اغلب دول العالم ومن بينها الجزائر سنة 2018 من اجل التعاون في مجال العلوم التكنولوجيا .

ومن خلال ما سبق حاولنا الإجابة عن الإشكالية الجوهرية حول مدى انعكاس التنفيذ المختلف لسياسة التعليم العالي في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على نتائجها ، في توضيح الفروق بينهم وبين مكانة كل من جامعاتهم على المستوى الدولي وكذلك في جودة مخرجاتهم وفعالية وكفاءة هياكل ومؤسسات التعليم العالي و أيضا ينعكس التنفيذ المختلف عند مقارنة مدى تحقيق الأهداف والفهم الصحيح لنظام LMD.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أندرسون جيمس ، **صنع السياسات العامة** ، (عامر الكبيسي) ، ط 3 ، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007.
2. الحسين أحمد مصطفى ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، ط 01 ، عمان الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسة ، 2002 .
3. الخزرجي ثامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** ، ط 03 ، عمان ، الأردن : دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.
4. الخطابي عبد العزيز رمضان علي ، **تغير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام** ، ب ط ، الإسكندرية ، مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2013 .
5. الخفاجي نعمة عباس ، صلاح الدين الهيتي ، **تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر** ، ط 02 ، عمان الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015.
6. الزبيدي منذر صالح جاسم ، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي** ، ط01 ، عمان الأردن : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2013.
7. الطيب حسن أبشر ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** ، ب ط ، القاهرة مصر : الدار الثقافية للنشر ، 2000.
8. الفهداوي فهمي خليفة ، **السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل** ، ط 01 ، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001.
9. قاموس ، **المنجد الأبجدي** ، ط 02 ، بيروت لبنان : دار المشرق ، 1986.

10.القريوتي قاسم ، **السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل** ، ط ف ، عمان الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2015 .

11.الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ، الجزء الثالث ، بيروت ، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1982 .

12.ناجي عبدالنور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، بط ، قسنطينة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 .

13. نافعة حسن ، **مبادئ علم السياسة** ، ب ط ، القاهرة ، مصر : دار النصر للطباعة الإسلامية ، 2002.

14.هايوود اندرو ، **المفاهيم الأساسية في السياسة** ، (منير محمود بدوي) ، ب ط ، الرياض السعودية : النشر العلمي و المطابع ، 2010.

15.ياغي عبد الفتاح ، **السياسات العامة : النظرية والتطبيق** ، ب ط ، القاهرة ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010 .

المقالات :

1. بلحاج صالح ،" مسألة التغير في السياسات العامة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، العدد 02 ، ب ت ن ،

2. بن لباد محمد وبن عيسى إبراهيم ، "الكفاءة التعليمية بين متطلبات الواقع ومؤشرات القياس " ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 04 ، المجلد 04 ، ديسمبر 2014 .

3. زاير إلهام ، " دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر " ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، المجلد الثالث ، سبتمبر 2019.

4. سرير فروجة ، " واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر" ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية** ، العدد 02 ، المجلد 01 ، 15 جوان 2015 .
5. غربي محمد ، جبار عبد الجبار،" النظم الانتخابية وإشكالية تكريس التداول على السلطة" ، **مجلة أكاديمية** ، المجلد 01 ، العدد 02 2017/06/01 .
6. غزلاوي وداد ، " التداول الحزبي على السلطة ومعوقاتها " ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد 09 ، جويلية 2016 .
7. قوادرية بورحلة ،" التداول السلمي على السلطة" ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 01 جانفي 2015.
8. مزهودة عبد المليك ، "الأداء بين الكفاءة والفاعلية ومفهوم التقييم "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، المجلد 01 ، نوفمبر 2011 .

الوثائق الرسمية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمانة العامة للحكومة ، (مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23 أوت 2003) ، يحدد مهام الجامعة وقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية** عدد 51 ، الصادرة في 24 أوت 2003 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، (قانون 08-06 يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 ، المؤرخ في 23 فبراير 2008)، والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، الجريدة الرسمية عدد 10 ، الصادرة 27 فبراير 2008 .
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، (قرار رقم 712) المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر ، (الجزائر 03 نوفمبر 2011).

الدراسات غير المنشورة :

1. براهيمي وليد ، " سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر " ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي طاهر سعيدة ، 2015 .
2. بلهواري فريد ، "مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة "، مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة سطيف 02 .
3. بورباح سلمى ، " دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985 – 2009 " ،مذكرة ماجستير في رسم السياسات العامة ، كلية العلوم السياسة ولإعلام ، جامعة الجزائر -03- ، 2011 .
4. بوعيسى عفاف ،" الأستاذ الجامعي ونظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية "، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة البليدة ، 2014 .
5. دخان نورالدين ، "تحليل السياسات التعليمية العامة –نموذج الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر -03- ، 2007.
6. دلهوم انتصار ، " النظم الآلية للمعلومات ودورها في تحسين الأداء في الجامعة الجزائرية " ، أطروحة الدكتوراه ، معهد علم المكتبات والتوثيق ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -02- ، 2016 .
7. ذيب فهيمة ، "آفاق وحدود حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام ل.م.د "، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة فرحات عباس سطيف 02 ، 2014 .
8. زيدان جمال ، " تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر 1999- 2009 " ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية : تخصص

تنظيم سياسي وإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر -03- ، 2013 .

9. سماتي حاتم ،" واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018 .

10. شاربي محمد ، " السياسات العامة بين النخب وجماعات المصالح حالة الجزائر ما ين 1999-2009 " رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر -03- ، 2017.

11. العبيدي عمارة ، "واقع إدارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي بالجزائر من خلال مخابر البحث بالجامعة "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2019 .

12. عزي سهام ، " قياس الكفاءة النسبية للجامعات الجزائرية باستخدام تقنية البرمجة الخطية " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر -03- .

13. عمران نزيهة ، " دور إصلاح سياسة lmd في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر 2004 – 2016 " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 .

14. فروخي لويزة ،" دور الوصول الحر للمعلومات في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية" ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 02 ، 2011 .

15. الكر محمد ، "القيادة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد " ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات

16.هبال عبد العالي ، " إدارة الجودة الشاملة في الجامعة في الجامعة الجزائرية قياس جودة الخدمة التعليمية من منظور أساتذة وطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 01 " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر03 ، 2017 .

17.وادي لمين ، "مدى ممارسة القيادات الإدارية بالجامعة الجزائرية لسلوكيات القيادة التحويلية ومعوقات ممارستها " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 02 ، 2014 .

الملتقيات :

1. مقدم وهيبة ، تقويم الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية : الحاجة الى تجديد المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر"، ملتقى علمي وطني بجامعة زيان عاشور بالجلفة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 20/19 ماي 2010 .

مواقع الانترنت :

2. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نصوص قانونية ، الفصل الأول : اتفاقيات التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، 25 أوت 2020 ، على الساعة 23:56 ، https://www.mesrs.dz/ar/chapitre1

المراجع بالغة الأجنبية :

Books :

1. Altbach Philip G. , Cumport Patricia J. , Robert O , Berdahl , American Higher Education in the Twenty-First Century : social.political.and economic challnges ,Third edition ,united states : library of congress cataloging-in publication data , 2011 .
2. Anthony Amanda , A review of the U.S higher education system : its structure funding , quality and the future .
3. Baum Sandy , Douglas N Harris , Andrew Kelly and Ted Mitchell , A principled Federal Role in higher education , URBAN INSTITUTE , Education policy program , September 2017.
4. birkland Thomas A. ,An introduction to the policy process (theories , concepts , and models of public policy making) , third edition, New York USA ,Routedge , 2015.
5. brouce L Smith, Public Policy and Public Participation Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy, Canada , America : Atlantic Regional Office , 2003.
6. Choushi Blerta Albazi , Higher education information systems : An overview of the latest trends and issues , research GOTE , conference 08 annual international metting of Alb-science institute , August 2013.
7. D' ascenzo Fabrizio, Inter-university cooperation : pracitices from cooperation betwen the sopienza university of rome , canadian and american universities , New york , spinger international publishing switzerland , 2006 .

8. Guy Peters B, American Public Policy Promise and Performance , 10 th edition , California , America : SAGE Publications , 2016 .
9. Heller Henry , The capitalist university : the tranformation of higher education in the united states since 1945 , First published , London , Archway Road , 2016 .
10. Hill Michael, Peter Hupe, Implementing Public Policy , first published , London : SAGE publications , 2002 .
11. J.rosa Maria., sarrico Cloidia .S , Alberto Amoral , Implementing quality management systems in higher education institutions , CIPES (centre for research in higher education policies) , 28 jan 2012 .
12. MSA (Middle states commission an higher education) , standards for Acereditation and reguirements of Affiliation , Thirteenth edition , USA, 2015.
13. Pulzl H. & Treib O. , Implementing policy, in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.): Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods. Boca Raton, FL: CRC Press/Taylor & Francis, 2007.
14. Scott Peter , policy process in higher education , Research GOTE , chapter : november 2017.
15. Skalink Michael , Quality Assurance in higher education as a political process , World wide universities network initative ideas and universities , 29 may 2009 .

Articles :

1. Clayson Dennis E , "Student Evaluations of teching : Are they related to what students learn ? " , Journal of Marketing education , Vol 31 , No 01 , april 2009 .
2. Fernandez Frank ,Remaking college : The changing ecology of higher education by kirst and stevens , American journal of education , Vol 122 , No 01 , November 2015.
3. Goux Henry A . , The politics of higher education and The militarized academy after 09 / 11 , Journal of comporative , No 29 , 2009.
4. Hanifi Aissa , Assessment in the LMD system : challenges and expectations , international journal of secondary education , Vol 06 , No 01 , 31/01/2018.
5. Kriesberg Louis , Policy Continuity and Change , Social Problems , vol 32 , no 02 , dec1984 .
6. Moynihan Daniel .p , the politics of higher edicuation , american higher education : toword an uncirtion future , Vol 104 ,No 01 , winter 1975 .
7. Powell Brett . A , Suitt Gilleland Diane.L, corolyn perason ,Expenditures ,Efficiency , and Effectiveness in U.S undergraduate higher education : A national benchmark Model , The Journal of Higher Education , Vol x , No x , 2011 .
8. Qoldin Cloudia , katz Lowrence.F , The shaping of higher education : the formative years in the united states , 1890 to 1940 , Journal of economic perspectives , Vol 13 , No 01 winter 1999 .

9. Thomas Kim o'mohany . Gorovan N , implementing a quality management from ework in a higher education ornisation ,Emerald group publishing limited , Vol 20 , No 02 , 2012 .
10. Vanderstraeten Raf , The making of parson's " The American University " , Minerva , Vol 53 , No 04 , 02/11/2015.

Unpublished Studies :

1. Hachelaf Ahmed Abdelhakim ," Two Needs with One Deed : The Apprenticeship of Mentorship successful implementation of the LMD Higher Education Reform in Algeria" , Master's Project Paper , Maxwell school , syracus university , Spring 2019.

Conferences :

1. . Casale S, Ardita F , Cicero C , cooperation betwen ESA-ESOC and the university of cotania for testing and volidation of the 2 nd ESA deep space station communication system , space ops 2006 , conference , Italy , 2006.

الفهرس

الفهرس

شكــر وعرفان	04
إهـــــــــداء	05
مقـــــــــدمة	أ.....ط
❖ الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة العامة وتنفيذها المختلف	15
✓ المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة	16
المطلب الأول : تعريف السياسة العامة	17
المطلب الثاني : خصائص السياسة العامة	19
المطلب الثالث : أهمية السياسة العامة	21
المطلب الرابع : مراحل صنع السياسة العامة	22
✓ المبحث الثاني : ماهية تنفيذ السياسة العامة	25
المطلب الأول : مفهوم تنفيذ السياسة العامة	25
المطلب الثاني : نماذج تنفيذ السياسة العامة	27
المطلب الثالث : الاختلاف في تنفيذ السياسة العامة	29
المطلب الرابع : تحليل تنفيذ السياسة العامة	30
✓ المبحث الثالث : هياكل تنفيذ السياسة العامة و استمراريتها	32
المطلب الأول : فواعل صنع وتنفيذ السياسة العامة	32
المطلب الثاني : العلاقة بين إقرار وتنفيذ السياسة العامة	34
المطلب الثالث : انعكاس تغير صانع القرار على تنفيذ السياسة العامة	35
المطلب الرابع : أسباب استمرارية أو عدم استمرارية تنفيذ السياسة العامة	37
❖ *الفصل الثاني :* للجامعة في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام LMD (رؤية مقارنة)	41
✓ المبحث الأول : لمحة عن نظام LMD	43
المطلب الأول : الجذور التاريخية لنظام LMD	43
المطلب الثاني : مفهوم نظام LMD	45
المطلب الثالث : نظام LMD أهدافه وإبعاده ومميزاته	46
المطلب الرابع : توجهات نظام LMD على المستوى الدولي	49
✓ المبحث الثاني : الجامعة في كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية	51

المطلب الأول : مفهوم الجامعة وتطورها	51
المطلب الثاني : أهداف ومبادئ الجامعة	57
المطلب الثالث : مهام ووظائف الجامعة	59
المطلب الرابع : مقومات الجامعة	61
❖ الفصل الثالث : المقارنة بين الجزئيات المختلفة في تنفيذ سياسة التعليم العالي في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	65
✓ المبحث الأول : التفاعل بين النظام السياسي وسياسة التعليم العالي في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	67
المطلب الأول : مكانة سياسة التعليم العالي لدى النظام السياسي	67
المطلب الثاني : مرونة تنفيذ سياسة التعليم العالي واستقلالها عن النظام السياسي	70
المطلب الثالث : آثار التحولات السياسية على تنفيذ سياسة التعليم العالي	72
المطلب الرابع : فواعل صنع وتنفيذ سياسة التعليم العالي	75
✓ المبحث الثاني : تطور عملية تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	77
المطلب الأول : الكفاءة والفاعلية في عملية التنفيذ	77
المطلب الثاني : تطبيق الجودة في التنفيذ	79
المطلب الثالث : استخدام نظم المعلومات في عملية التنفيذ	81
✓ المبحث الثالث : سير تنفيذ سياسة التعليم العالي على مستوى الجامعات في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	83
المطلب الأول : تصميم وتنفيذ المناهج التعليمية	83
المطلب الثاني : التسيير البيداغوجي للجامعات (شروط القبول / التقييم)	85
المطلب الثالث : تنفيذ التعاون الوطني و الدولي	87
الخـــــــاتمة	91
قائمة المراجع	94
الفهرس	105
الملخص	108

الملخص

الملخص :

إن السياسة العامة من أهم الجوانب التي تركز عليها الحكومة والمجتمع لما لها تأثير مباشر عليهم ، وذلك الاهتمام يكون بمختلف فروعها أيضا ومن بين هذه الفروع سياسة التعليم العالي فهي تحضا بأهمية كبيرة باعتبارها تعكس عدة جوانب للدولة إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، لتعمل مختلف الدول على تنمية هذه السياسة سعيا منها على تحقيق مجموعة أهداف متنوعة من خلالها ، وهذا ما أدى بالدول الأوروبية إلى تأسيس نظام LMD بغرض تسهيل حركية تنقل الطلاب والأساتذة والباحثين وتحسين جودة وكفاءة وفاعلية مخرجاته لتلبية حاجيات سوق العمل الاقتصادية خاصة والاجتماعية ، ومن بين الدول التي عملت على تبنى نظام الثلاثة أطوار: ليسانس / ماستر / دكتوراه (LMD) الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ، وقامت كل منهما بتنفيذه على حسب مقوماتها ومتطلباتها وهذا التنفيذ المختلف هو ما تم التركيز عليه من خلال هذه الدراسة بإتباع مختلف زوايا التنفيذ في كل من البلدين للتوصل ما إذا كان التنفيذ المختلف له انعكاس وآثار على نجاح وتحقيق هذه السياسة التعليمية لأهدافها أم لا ، ففي نهاية هذه الدراسة ندرك أن كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية نفذا سياسة التعليم العالي حسب مفهوم وطبيعة نظامهم وسياستهم مما جعل هناك اختلاف كبير في ثنايا التنفيذ ونتائج هذه السياسات وأثارها على الدولة والمجتمع .

Abstract :

Public policieshave always been pivotal in governance and societal order due totheir direct impact on the various political and social aspects and across other secotors as well. Specifically, Higher Education policy takes its importance from the fact that it trickles down to many other aspects; be they administrative, political, economic, social or cultural. For that, various countries work to develop this policy seeking to achieve a variety of goals through it. This endeavour has led European countries to adopt the LMD system with the aim of facilitating the mobility of students, professors and researchers, and improving the quality, efficiency and effectiveness of its outputs in order to meet the needs of the labor market amidst its countries. Algeria adopted this comprehensive system that encompass Bachelors, Masters Doctoral programs. The United States of America adopts a similar program following a different trajectory in its policy implementation.The present study focuses on the various angles of implementation in each of the two countries to compare and contrast the different levels of implementation that have arguably implications for its success. Towards the end of the study, we realize that both Algeria and the United States of America implemented the policy of higher education in accordancewith the nature of their systems and state structures. This fact resulted insignificant differencesin implementation and the outcomes of these policies and their effects on the state and society at large.

Résumé:

Les politiques publiques ont toujours joué un rôle central dans la gouvernance et l'ordre sociétal en raison de leur impact direct sur les divers secteurs. Plus précisément, la politique de l'enseignement supérieur prend son importance du fait qu'elle se répercute sur de nombreux autres aspects ; qu'elles soient administratives, politiques, économiques, sociales ou culturelles. Pour cela, différents pays travaillent à développer cette politique en cherchant à atteindre une variété d'objectifs. Cet effort a conduit les pays européens à adopter le système LMD dans le but de faciliter la mobilité des étudiants, des professeurs et chercheurs, et d'améliorer la qualité d'enseignement, et l'efficacité de ses fins afin de répondre aux besoins du marché du travail au sein de ses pays. L'Algérie a adopté ce système qui englobe les différents programmes de licence, Master et Doctorat. Les États-Unis d'Amérique adoptent un régime similaire mais, suivant une trajectoire différente dans la mise en œuvre de leur politique. La présente étude se concentre sur les différents angles de mise en œuvre dans chacun des deux pays. L'objectif estde comparer les différents niveaux de l'implémentation qui ont sans doute des implications sur le succès de la politique. L'étude conclutque l'Algérie aussi bien que les États-Unis d'Amérique ont mis en œuvre la politique de l'enseignement supérieur conformément à la nature de leurs systèmes et structures étatiques. Ce fait a entraîné des différences notables dans l'implémentation et les résultats de ces politiques et leurs effets sur la société au sens large